**ماهية السياسة العامة**

**إطار نظري**

**تعريف السياسة العامة.**

هناك اتجاهان اساسييان تم من خلالها تحديد معنى السياسة العامة من قبل المختصين والمعنيين, سنتناول منهما تباعاً:

**الفرع الاول: السياسة العامة كأداء حكومي.**

هنالك عدة تعاريف للسياسة العامة في هذا الاطار منها ماذهب اليه (توماس داي) حينما عرفها بأنها:(( كل ماتفعله ومالاتفعله الحكومة ))[[1]](#footnote-1), أما (كارل فريدريك) فعرفها بأنها: ((برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود))[[2]](#footnote-2).

ويرى جيمس اندرسون بأنها: ((برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية اوموضوع)) [[3]](#footnote-3), وعرفها (هنري توني H.Toune) بأنها ((تلك الوسائل المتعمدة من خلال الحكومة في سبيل احداث تغييرات معينة داخل النظام الاجتماعي للدولة))[[4]](#footnote-4).

الحكومة هي الكابينة الوزارية ومن يرأسها, وبذلك فأن عملية تحديد الحكومة بشكل دقيق يختلف من نظام سياسي لآخر, فالحكومة في النظام البرلماني هي مجلس الوزراء (رئيس الوزراء والوزراء) وفي النظام الرئاسي هي رئيس الجمهورية ونائبه ووزرائه وفي النظام المختلط تجمع بين الاثنين, وبذلك فالحكومة هي المؤسسة التنفيذية في النظامين الرئاسي والمختلط وهي جزء منها, بل والجزء الاهم في النظام البرلماني**.**

**ثالثا: السياسة العامة هي :أداء النظام السياسي.**

**عرف "دافيد استون" السياسة العامة بأنها: ((توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والانشطة الالزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات(مطالب ومساندة) وعملية تحويل والمخرجات (القرارات والسياسات) والتغذية العكسية))[[5]](#footnote-5).**

**وفي نفس هذا الاتجاه (عرف غابريل) الموند السياسة العامة بأنها: ((تمثل محصلة علمية منتظمة من تفاعل المدخلات (مطالب + دعم) مع المخرجات( قرارات وسياسات) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته ( الإستخراجية, والتنظيمية, والتوزيعية, والاستجابية, والرمزية, والدولية ) من خلال القرارات والسياسات المتخذة ))[[6]](#footnote-6) ويعرفها (آلموند) من زاوية فنية إجرائية بأنها: ((تعبير عن نيات يتم سنها واقرارها من قبل المؤسسة التنفيذية والتشريعية والتي تقوم أيضاً بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق وإنجاز هذه الاهداف)), كما يعرفها (الموند) بأنها:(( الادارة العامة للنظام السياسي في البيئة وكل مايتعلق بأستخدام سلطة الدولة لتلبية حاجات ومطالب المجتمع في ميادين (التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والدفاع.....الخ).**[[7]](#footnote-7)

**المصطلحات ذات الصلة بالسياسة العامة.**

**أولاً: النظام السياسي (Political System).**

**هو: ((إطار شامل تتفاعل فيه مجموعة من العناصر والمكونات, تُعد الدولة الأهم فيها, إذ تتولى مؤسساتها السياسة والدستورية –التشريعية والتنفيذية والقضائية- مهمة إدارة شؤون المجتمع بغية تحقيق سعادته ورفاهيته))[[8]](#footnote-8).**

**ثانياً-الإستراتيجية ((Strategy**

**عرف قاموس( ويبستر) كلمة ( استراتيجية ) بانها: ((علم وفن توظيف قوة الدولة أو ( مجموعة الدول ) السياسية ، الاقتصادية ، النفسية والعسكرية للوصول الى اقصى قدر ممكن من الدعم لتبني السياسات في السلم والحرب))[[9]](#footnote-9).**

**اما قاموس العلوم الاجتماعية فيعرف الاستراتيجية بإنها:(( فن القيادة في الحرب الشاملة على مستوى الدولة)) إذ تنسق الخطط العسكرية مع الخطط الاقتصادية والاعلامية والسياسية وتوصف بأنها الخطة العامة لحملة عسكرية ، والاسترتيجية سياسيا هي:(( تحديد الاهداف وتحديد القوة الضاربة والاتجاه الرئيس للحركة)).أما التخطيط الاستراتيجي مجموعة الاجراءات لصياغة وتنفيذ الاشتراتيجية وان هذا النوع من التخطيط يعمد الى تحقيق المرونة والتغيير، اذ يستلزم النظر الى المستقبل وما سيجمله من تغيرات لمواجهتها))[[10]](#footnote-10).**

**أما الموسوعة البريطانية فقد انصرفت الى تعريف الاستراتيجية الشاملة بأنها:((فن استخدام كل وسائل الامم لتحقيق اهدا ف الحرب والسلم))[[11]](#footnote-11), , أما الموسوعة الامريكية فعرفتها بأنها: ((فن وعلم يدور حول استخدام القوة الشاملة بظروف مختلفة للتحكم بالخصم بوسائل مختلفة))[[12]](#footnote-12), هذا التعريف اكسب بعداً فنياً وعلمياً وشمولياً, كما اكسبها بعداً عدوانياً وذلك عبر أخضاع الفاعلين الدوليين والتحكم بسلوكهم.**

**وفيما يتعلق بقاموس مصطلحات الادارة العامة فأنه يعرفها بانها: ((عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بأهداف المؤسسة واستخدام الموارد وتطبيق السياسات من اجل تحقيق الاهداف))[[13]](#footnote-13).**

**ومن خلال ماتقدم فأن الاستراتيجية هي مجموعة من الخطط,الشاملة بعيدة المدى التي تعمل على تعبئة جميع الموارد المتاحة ويمكن الاستفادة منها في جميع مراحل السياسة العامة, وبذلك فهي ترفد السياسة العامة والأخيرة هي: الموجه والمرشد للاستراتيجية وذلك لتمتع الاولى بالديناميكية والشمولية, بينما الاستراتيجية فهي تتسم بالثبات النسبي وبذلك فهي جزء من السياسة العامة.**

**ثالثاً- الادارة العامة Public Administration)):**

**عرف أستاذ العلوم السياسية "ودرو ولسن" الادارة العامة بأنها:((جميع العمليات أو الأعمال المتعلقة بهدف الحكومة, و التي تهدف إلى تحقيق الأعمال العامة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة بقدر المستطاع و فق رغبات الناس و أراداتهم ))[[14]](#footnote-14). أما الأستاذ (ليونارد وايت) فقد عرفها:((بأنها جميع العمليات التي من شأنها تنفيذ السياسة العامة و تحقيق أهدافها))[[15]](#footnote-15),**

**لذا هناك ارتباط وثيق بين السياسة العامة و الإدارة العامة, ولم يقتصر دور الادارة العامة على مهمة تنفيذ السياسة العامة, وإنما اصبح دورها مهم لاسيما في النظم السياسية المتقدمة والراشدة, اذ تدخل الادارة العامة في جميع مراحل السياسة العامة بدأ من تقديم المعلومات والمقترحات مرورا بتنفيذ السياسة العامة وصولا الى مرحلة التقييم والتقويم بهدف تصحيح مسار السياسة العامة.**

**رابعاً: القرار السياسي (Political Decision)**

**يعرف القرار السياسي بأنه: ((الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل الى صيغة عمل معقولة بين مجموعة من البدائل المتاحة, وجميع القرارات التي تصدر هي من أجل تحقيق أهداف معينة, أو تجنب حدوث نتائج غير متوقعة او غير مرغوب فيها))[[16]](#footnote-16), ويعرف أيضاً بأنه: (( قيام من هم في موقع السلطة والمسؤولية او من تتوفر لم اولهم القوة والقدرة, باختيار احد الحلول البديلة المطروحة لمواجهة مشكلة ما, ومن ثم فان القرار هو "وصفة" او التزام بالتصرف او بالعمل على نحو معين من قبل اصحاب السلطة والنفوذ))[[17]](#footnote-17).**

و رغم الاختلافات الواسعة حول معنى القرار السياسي ,الاإنه يمكن أن نميز بين ثلاثة اتجاهات في هذا الاطار تتمثل في الاتي:

**الاتجاه الاول: اختيار بديل من بين البدائل المتاحة: يرى اصحاب هذا الاتجاه الى ان جوهر عملية صنع القرار السياسي هو الاختيار الواعي من بين مجموعة من البدائل المتاحة التي تكون بكلفة أقل منفعة اعلى وتمثل تلك البدائل بمثابة حلول للمشكلة اللازمة او هي عبارة من استجابة لتلبية المطالب الشعبية[[18]](#footnote-18).**

**الاتجاه الثاني: القرار هو خيار القيادة السياسية: يرى أصحاب هذا الاتجاه إن القيادة السياسية هي المحور المهم في عملية صنع القرار السياسي, فالنخبة الحاكمة هي التي تصنع وتنفذ القرارات المهمة أوتشرف على تنفيذها, وبذلك يعبر القرار السياسي عن قيم ورؤى النخبة الحاكمة وتفضيلاتها ,إذ يركز على وجود علاقة ترابطية بين نظام المعتقدات وعملية الإدراك وعملية صنع القرار[[19]](#footnote-19).**

**لذا فعملية صنع القرار السياسي هي "اختيار البديل الامثل", كما يعني " مايستقر عليه من موقف واع,لمن الحق البت في القرار المناسب بعد التأمل الذهني في جميع الخيارات المتاحة",لذا يرتبط القرار السياسي بالموروث الثقافي للقيادة أو النخبة السياسية وتوجهاتها ومصالحها وتطلعاتها[[20]](#footnote-20).**

**الاتجاه الثالث: التوفيق: يؤكد اصحاب هذا الاتجاه على ضرورة التوفيق بين الآراء والمواقف والمصالح المشتركة ,فالقرار السياسي هو مجموعة من الآجراءات المعقدة والمتداخلة, وتنطوي على التعاون والتسوية والمساومة والتفاوض للوصول الى حلول توافقية توفر الحد الأدنى من أهداف ورغبات ومصالح الاطراف المعنية[[21]](#footnote-21) .**

**وعليه فأن القرار السياسي يرتبط بشكل وثيق بالسياسة العامة ,ولكن الأخيرة هي الإطار العام الذي يسترشد به صانع القرار بعد دراسات مستفيضة ومراعاة مصالح الجماعات والمنظمات والمؤسسات المختلفة التي تشكل النسيج الذي يتكون منه المجتمع ,فالقرار السياسي يأتي في مرتبة أدنى من السياسة العامة ويكون أقل ديمومة منها ,إذ إن السياسة العامة تكون اكثر مرونة وتحتاج إلى مدة زمنية أطول لتبنيها والى مشاركة أطراف متعددة سواء في صنعها أو تنفيذها تحت تأثيرات مباشرة وغير مباشرة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية[[22]](#footnote-22).**

**وعليه تستدعي مهمة صنع السياسة العامة الاحتكام الى قواعد تنظيمية وأطر منهجية يتبناها ويهتدي بها فريق العمل المعني, في حين ان القرار السياسي يمكن ان يكون فردي ومزاجي وينطلق من نظرة ضيقة, وبالمحصلة تعد مهمة صنع القرار السياسي العنصر الاهم في كل مراحل عملية صنع السياسة العامة.**

**دوافع الاهتمام بالسياسة العامة.**

**هناك جملة من الدوافع التي تدفع المعنيين نحو مزيد من الاهتمام بالسياسة العامة وتتوزع بين الدوافع العلمية والمهنية والسياسية سنتعرض لها تباعا:**

**الفرع الاول: الدوافع العلمية: تعد هذه الدوافع العلمية من أهم الدوافع التي تقف وراء الاهتمام بدراسة السياسة العامة, إذ تدرس الاخيرة من اجل التعرف على أصولها ومبادئها وعملياتها[[23]](#footnote-23), وكل ذلك يسهل مهمة توظيف المعرفة العلمية واكتسابها للمعطيات السديدة من اجل استيعاب مسار السياسية العامة المتخذة [[24]](#footnote-24).**

**لذا فالسياسة العامة تدرس في الجامعات والمراكز المتخصصة من اجل التعريف بمبادئها وأصولها وعملياتها وتأثير نتائجها على المجتمع, وان هذه الدراسات تزيد وتنمي معارف الدراسين والباحثين وتوسع مداركهم في القضايا العامة ليعتمد هذا على متغيرات أخرى تقود,وتؤدي إلى معرفة أثر العوامل السياسية والبيئية المختلفة الداخلة في تكوين مضمونها[[25]](#footnote-25).**

**أما حين تدرس السياسة العامة كمتغير مستقل فانها ستسهم في تأكيد تأثيرها على نطاق النظام السياسي ومؤسساته وعلى البيئة المحيطة بهما, وعليه فان مثل هذه الدراسات من شانها أن توسع نطاق معرفتنا للعلاقات المتداخلة والمترابطة بين القوى والعمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولبيئة التي تعمل في ظلها من جهة, والسياسة العامة والمشاركين في عملية صنعها من جهة أخرى, ومن ثم فانها تؤدي الى توسع القاعدة من المعلومات الضرورية التي تساعد وتسهم في تحليل ابعاد المشكلات المجتمعية وتحديد أنسب الحلول المستقبلية التي تكون بأقل كلفة وبأعلى منفعة كمنطلق منهجي ترتكز عليه السياسة العامة في تحليل عملياتها[[26]](#footnote-26).**

**وبالمحصلة فأن عملية صنع السياسة العامة هي عبارة عن عملية تفاعلية تشترك فيها جملة من المتغيرات المستقلة والوسيطة والتابعة, لذلك لابد من تفكيك تلك العملية الى أجزائها الفرعية للوقوف على اهمية الدور الذي يؤديه كل متغير والمعطيات البيئية التي تعزز أو تقلل هذا الدور, ومن ثم لابد من إعادة تركيب تلك العملية للوقوف على نتائجها وتقييمها وتقويمها للوصول الى الاهداف المتوخاة.**

**الفرع الثاني: الدوافع المهنية: إن اكتساب المعلومات وتراكم المعرفة العلمية التي تتعلق بالسياسة العامة وحده غير ذي نفع, مالم يتم تحديد الآلية التي بمقتضاها توظيف وتطبيق هذه المعلومات التي تم جمعها مسبقاً, فعند وجود مشاكل ما ويتطلب وضع الحلول لهذه المشاكل التي يعاني منها المجتمع ككل, ويتطلب ذلك وضع سياسة عامة لحلها أو تحويل الادوات النظرية الى ممارسة فاعلة وجادة تخدم الجانب العلمي والتطبيقي[[27]](#footnote-27).**

**ومن وجهة نظر (توماس داي) فان دراسة السياسة العامة تساعد على فهم أسباب ونتائج السياسات العامة التي بدورها تسمح بتطبيق المعرفة العلمية المستحصل عليها من باقي العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية, بهدف ايجاد الحلول للمشاكل التي تتطلب تواجهها الدولة[[28]](#footnote-28).**

**اما (سابري"Sapru" ( فيرى إن السياسة العامة تساهم في تطوير وزيادة قدرات مؤسسات الدولة بعدة طرق منها[[29]](#footnote-29):**

**اولاً: تساهم في تطوير الادارة في مختلف القطاعات الاقتصادية.**

**ثانياً: تحديد أفضل الطرق للبيروقراطيات العامة لتعلم رسم وتنفيذ السياسات العامة.**

**ثالثاً: مساعدة الوكلات والمنظمات الرسمية في إيجاد أفضل الطرق للانخراط في السياسة العامة.**

**لذا يرى انصار هذا الاتجاه إن الدافع الرئيسي لدراسة السياسة العامة هو التخصص الوظيفي كالذي يتعلق بالمستشارين والباحثين الذين يتم توظيفهم على الملاك الدائم أو عبر عقود للعمل في المؤسسات الرسمية أو الاشخاص القائمين على إدارتها من اجل المساهمة في خدمة الدولة والمجتمع وتحسين اساليب رسم وتنفيذ وتقييم السياسات العامة, وتوظيف أدوات البحث العلمي في السياسة العامة لضمان أن تكون قرارات مؤسسات الدولة أكثر رشادة[[30]](#footnote-30).**

**الفرع الثالث: الدوافع السياسية: إن دراسة السياسة العامة تجري ضمن سياقات واقعية,ومنطقية تؤدي الى تشجيع مؤسسات النظام السياسي الى أن تتبنى السياسات المناسبة لتحقيق افضل النتائج, وللمختصين دور بارز في التقريب بين وجهات,النظر المختلفة ولتبرير سياسات معينة تتبناها مؤسسات الدولة والدفاع عنها باعتبارها افضل البدائل المتاحة لحل المشاكل العامة, فضلاً عما عن يهدف الى اغناء جوهر المناقشات السياسية وزيادة الوعي السياسي العام مما يؤدي بدوره الى تعميق الوعي وترشيد السياسات العامة التي يسهم فيها المواطنين والمنظمات في اتخاذها بالتعاون مع مؤسسات الدولة[[31]](#footnote-31).**

**ومن وجهة نظر (توماس داي) فان هناك أسباب سياسية في دراسة السياسة العامة, وقد برر ذلك بقوله" لضمان إن الامة تعتمد السياسات الصحيحة وتحقيق الاهداف الصحيحة"[[32]](#footnote-32).**

**اما الباحث (سباير"("Sapur يرى إن الاسباب السياسية التي التي تدفع الى دراسة السياسة العامة متعددة وابرزها هي[[33]](#footnote-33):**

**أولاً: تساهم في تطوير وزيادة معارف المهتمين بشأن فهم أسباب ونتائج القرارات السياسية.**

**ثانياً: دراسة السياسة العامة تزيد في الوضوح والتكامل بين اختصاصات السياسيين المنتخبين والمسؤولين الادرايين المعنيين بتنفيذ السياسات العامة.**

**ويرى اصحاب هذا الاتجاه ان الدافع الاهم لدراسة السياسة العامة وغايتها سياسية في المقام الاول, إذ يتم إستعمال ادوات وأساليب البحث العلمي ليس من اجل التوصل الى افضل البدائل المتاحة, بل بقصد تبرير وتأييد السياسات المتخذة من قبل صانع القرار مسبقاً بناءً على حكمته السياسية ورأيه في توزيع القيم والمكاسب بين فئات المجتمع[[34]](#footnote-34).**

**وفي ضوء ماتقدم هناك دوافع متعددة تدفع المعنيين للاهتمام بدراسة السياسة العامة منها ما هو علمي وماهو مهني وماهو سياسي, ويمكن القول بان هذه الدوافع تبدو متداخلة بل ويكمل بعضها لبعض, وذلك بفعل إن السياسة العامة تهدف الى تطوير أداء النظام السياسي بكل مكوناته, وهذا الامر يستدعي من صناع السياسة العامة الاهتمام بالمؤسسات المعنية بتحليل الآطر النظرية التي ترتكز عليها وتنطلق منها آية سياسة عامة, وهذا بدوره يستدعي توظيف امكانات وقدرات المختصين العاملين في مؤسسات الدولة ودوائرها وغيرهم لتحليل المشاكل العامة وتحديد أبعادها ومتغيراتها وصولاً لايجاد الحلول الناجعة لها.**

**خصائص السياسة العامة. تتسم السياسة العامة بعدة خصائص منها:**

**اولاً: السياسة العامة ذات طابع شرعي: أن السياسة العامة تمثل بعداً هاماً من ابعاد الالتزامات القانونية والدستورية, اذ بمجرد إقراراها من قبل صانعيها لابد وان يصدر بشأنها قانون أو مرسوم أو نظام يمنع أو يجيز تصرفاً معيناً ,أي إن السياسة العامة هي مُلزمة على جميع المواطنين دون تمييز عنصري او طائفي, وذات طابع شرعي وتعرض المخالف لها إلى عقوبات, وترتبط هذه الخصوصية بعملية التنفيذ وتطبيقها كممارسة فعلية لمؤسسات النظام السياسي[[35]](#footnote-35).**

**ثانياً: تتم السياسة العامة في إطار تنظيمي محدد له صفة دستورية قانونية, اذ تعبر السياسة العامة عن أداء مؤسسات النظام السياسي الرسمية ( التشريعية, والتنفيذية, والقضائية ) لمهامها واختصاصاتها, ومن ثم فإن السياسة العامة الراشدة تقوم على أساس أشراك جميع الأطراف المَعنية بصنعها وفي مقدمتها المؤسسات الغير رسمية[[36]](#footnote-36). فوزراة الدفاع ليست الجهة الوحيدة لصنع السياسات الامنية والدفاعية أو حتى تنفيذها.**

**ثالثاً: أن السياسة العامة تعبر عن مجموعة من الأعمال أو التصرفات والتوجهات المنسقة غير العشوائية و العقلانية الصادرة من صناع القرار بتأثير ومشاركة المؤسسات والقوى الفاعلة في صنع السياسة العامة, فهي بمثابة اختيار افضل البدائل الذي يمكن تحقيقه وفق الإمكانيات المتوفرة, لذا ففي حال وضع سياسة معينة لابد من أن يُتبع منهجاً رشيداً بتخصيص القدرات المادية والبشرية أي على أساس اقتصادي عقلاني وسياسي بتحليل التكاليف والمنافع لكل بديل, وأيضاً عن طريق التشاور والتفاعل للوصول لأفضل البدائل, وعليه فإن التوصل ألى سياسة عامة يعد بذاته نجاح للنظام السياسي في الدولة[[37]](#footnote-37).**

**رابعاً: السياسة العامة تعبر عن إستجابة فعلية وواقعية للإحتياجات ومطالب المجتمع في ظرف معين ومن ثم فهي بمثابة بلورة لإرادة مجتمعية حيال القضايا والمشاكل العامة التي تتطلب تكاتف الجهود من اجل ايجاد حلاً يرضي جميع الاطراف[[38]](#footnote-38), ومن ثم فالسياسة العامة هي تعبير واقعي وقرارات واقعية لحل المشاكل المطروحة وذات الاثر الملموس, ولا يمكن أن تكون نوايا تود مؤسسات الدولة القيام بها دون وجود أي مؤثر فعلي, فالسياسة العامة هي خطط وافعال تلبي مطالب المجتمع بأقل تكلفة وأكبر منفعة[[39]](#footnote-39).**

**خامساً: أن السياسة العامة تتميز بالطابع الشمولي وتمتد لعموم المجتمع أي بالأمكان تطبيقها بشكل متماثل على كافة أفراد المجتمع دون تمييز كونها تمثل سلسلة من الأفعال والنشاطات والقرارات الرسمية, والتي تعبر عن توجهات مؤسسات الدولة الايدلوجية والعملية[[40]](#footnote-40), ويترتب على هذا أنها مهما تنوعت السياسات فأنها تقع ضمن مجموعتين[[41]](#footnote-41):**

**1-فئة السياسات العامة ذات الطابع المادي التي تحتاج لقدرات مادية للإنفاق عليها لحل المشاكل والقضايا.**

**2- فئة السياسات العامة ذات الطابع الرمزي والتي تتمثل في توجهات المؤسسات الرسمية وأعمالها التي ينتج عنها إلتزام أخلاقي ووطني.**

**سادساً: تتميز السياسة العامة بالاستمرارية والتجدد: اذ تعد السياسة العامة برنامج عمل هادف لتحقيق مصلحة المجتمع وحل جميع قضاياه ومشاكله وكذلك تعبر عن المصالح العامة للدولة وأهدافها فيجب أن تتميز بالثبات والاستمرار بالعذر الذي يكفل تحقيق الاهداف المرسومة مع عدم أغفال أن السياسة العامة يجب ان تتميز بالمرونة الكافية لاستيعاب المتغيرات والمؤثرات التي قد تطرأ على بيئتها وعليه يجب ان تتميز السياسة العامة بالديناميكية والتطور لتلائم بيئة السياسة, اذ هنالك علاقة بين مدى ملائمة السياسة العامة للدولة وبين بيئة هذه الدولة, والبيئة هنا تعني العوامل المحيطة أي العوامل البيئية الطبيعية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والديمغرافية والامنية[[42]](#footnote-42).**

**سابعاً: أن السياسة العامة تستدعي تقدير الجدوى السياسية: ويقصد بها تقويم للأثار المتوقعة وغير المتوقعة للسياسة العامة المُتخذة قبل الشروع بتنفيذها, أذ تعد الجدوى مؤشراً هاماً لنجاعة السياسة العامة وهذا يوضح مدى قدرتها على مواجهة المشاكل والقضايا التي تسعى لحلها والكيفية التي يجب التعامل معها وبكل ما يرتبط بالقدرات المادية والبشرية التي من الممكن ان تعرقل صناع القرار وخياراتهم, فضلاً عن التعامل ازاء ما يتعلق بتوزيع القيم والمكاسب والنفقات [[43]](#footnote-43).**

**الصعوبات التي تواجه مهمة صنع السياسة العامة: هناك جملة من الصعوبات التي تواجهها مهمة السياسة العامة وتختلف هذه الصعوبات من بلد لاخر, ففي بعض البلدان تتيح الحكومات المعلومات اللازمة والحقائق عن السياسات المتخذة أزاء قضية أو مشكلة ما, إما في بلدان اخرى عكس ذلك, ومن أهم هذه الصعوبات التي تواجه دراسة السياسة العامة وهي كالاتي:**

**اولاً: صعوبة التنبؤ: فالمشكلات الاجتماعية معقدة وحساسة للغاية, الامر الذي يؤدي الى تشتت وعدم مقدرة الباحث الاجتماعي من اجراء تنبؤات دقيقة بخصوص تأثير التوصيات والسياسات المقترحة من قبل العلماء والمختصين في الشأن الاجتماعي وهذا يعد دليل على التقييد بالمعرفة العلمية بالقضايا الاجتماعية, لذا يلجأ البعض الى الامتناع عن ابداء النصيحة لصناع القرار وهذا مايؤدي الى نقص في المعلومات, واذا لم يكن بوسع الباحث في السياسة العامة ان يتنبأ بتأثير السياسة المستقبلية, فأنه يستطيع على الاقل قياس آثار السياسات المتخذة وتقديم نتائج القياس الى صانعي السياسة العامة[[44]](#footnote-44).**

**ثانيا: نقص وسرية المعلومات والبيانات: اذ يواجه العديد من المهتمين بدراسة السياسة العامة نقصاً في المعلومات والبيانات, فبعض المؤسسات تمتنع من تزويد الباحثين والمختصين بالمعلومات والبيانات المهمة بذريعة ان هذه المعلومات تمس أمن وأستقرار الدولة كالمؤسسات الامنية والعسكرية[[45]](#footnote-45).**

**ثالثاً: أن السياسات العامة المتخذة من قبل مؤسسات الدولة ليس بمقدورها معالجة كل او حتى معظم المشاكل أو الاستجابة للمطالب, فهنالك متغيرات بيئية تحاصر مؤسسات الدولة وتحد من قدرتها على صنع وتنفيذ السياسات العامة من قبيل النمو السكاني, اسلوب الحياة, الحوادث الطبيعية, الارهاب, التركيب الطبقي, حجم الثروة, التنشئة ... الخ.**

**رابعاً: أن دراس السياسة العامة ليس بأستطاعته ان يطرح حلولاً للمشكلات الاجتماعية الا اذا كان هناك اتفاق عليها, وذلك لتعدد الاراء واختلاف المزاجيات و التنافس من اجل المكاسب مما يخلق صراع قيمي يصعب على محلل السياسة العامة ان يحسمه[[46]](#footnote-46).**

**خامساً: بمقدور محلل وصانع السياسة العامة قياس التكاليف المادية للسياسة العامة, وبطرق سهلة ومعروفة لكنه يواجه صعوبات في قياس التكاليف غير المباشرة والمعنوية لبرامج السياسة العامة, كما وان من الصعب قياس مخرجات السياسة العامة على الرفاه الاجتماعي والصحي, إما قياس الاثار المترتبة للسياسة العامة المتخذة والنتائج والتكاليف المادية والمعنوية تعد هي الاصعب, وذلك لتأثر السياسة العامة بالمتغيرات الداخلية والخارجية[[47]](#footnote-47).**

**سادساً: قد يتوصل صناع السياسة العامة الى قرارات وسياسات مثلى, في حين يهمل الاطار الإداري والمؤسسي التي تتم من خلاله عملية رسم وتنفيذ السياسة العامة المعنية بمعالجة اصلاً القضايا والمشاكل[[48]](#footnote-48).**

**سابعاً: صعوبة التوصل لنتائج البحث الاجتماعي, وذلك لان الجماعات المحرومة واصحاب الامتيازات لايسلمون بنتائج وتوصيات بحوث السياسة العامة اذا رأوا فيها تهديداً لمصالحهم ومكاسبهم او الدعوة الى التضحية ببعض من تلك المصالح[[49]](#footnote-49).**

**المبحث الثاني**

**مراحل صنع السياسة العامة**

إن عملية صنع السياسة العامة تمر بعدة مراحل, تختلف بطبيعتها ودرجة تعقيدها من دولة لاخرى وذلك بفعل تأثير عوامل عديدة, أهمها: طبيعة النظام السياسي ومؤسساته الدستورية والاختصاصات الممنوحة لتلك المؤسسات, ومن ثم تحديد الادوار التي تؤديها المؤسسات غير الرسمية في مراحل صنع السياسة العامة, لذا سنقسم هذا المبحث على أربعة مطالب نتناول في كل منها مرحلة من تلك المراحل:

**المطلب الاول: تحديد المشكلة وجمع المعلومات والمشاورة.**

يستدعي تحديد المشكلة أو الهدف بشكل دقيق بذل أقصى الجهود من قبل الجهات المعنية لجمع اكبر قدر من المعلومات ثم التشاور مع كل الاطراف المعنية, لذا سنقسم هذا المطلب على ثلاث فروع وكما يأتي:

**الفرع الاول: تحديد المشكلة.**

تعد مهمة تحديد المشكلة العامة بمثابة الخطوة الاساس في صنع السياسة العامة, إذ قد تنشأ المشكلة عن حدث طبيعي أو حالة شعور بعدم الرضا لدى أفراد المجتمع تجاه سياسة متخذة من قبل مؤسسة من مؤسسات الدولة[[50]](#footnote-50), ويتصور المواطنون إن هذا الحدث أو السياسة المتخذة لها آثار غير متوقعة أو مرضية وإذا أرتفع نطاق المشكلة إلى المستوى المحلي العام للمجتمع سوف تصبح (مشكلة عامة) ولا يكون أمام المؤسسات والجهات المعنية إلا مناقشة تلك المشكلة ومحاولة وضع حل لها بعد إن يتم تشخيصها من قبل مؤسسات وجهات رسمية وغير رسمية مثل الأحزاب السياسية أو جماعات المصالح أو الرأي العام, إذ إن لكل منهم وجهة نظر خاصة إتجاه هذه المشكلة[[51]](#footnote-51).

ومن ثم فأن الذي يجعل صناع القرار يهتمون في بعض المشاكل دون الاخرى, يأتي من مدى أهمية تلك المشكلة ومدى تأثيرها في المجتمع, والتي تثير أنتباه مؤسسات الدولة المعنية مثل ( الارهاب والتلوث والفقر والبطالة,.. وغيرها)[[52]](#footnote-52).

لذا فالمشكلة العامة هي التي تدفع صناع السياسة العامة الرسميين وغير الرسميين كالاحزاب وجماعة المصالح والرأي العام للتحرك بسرعة لانها تمثل مجموعة المطالب والجاحات والقيم التي يجب على الجهات المعنية بالمشكلة الاستجابة لها ووضع الحلول اللازمة لها[[53]](#footnote-53).

وتقوم الاحزاب السياسية بدور مهم ومؤثر في هذه المرحلة من خلال تحديد مشكلة أو قضية ما من خلال لجانها الحزبية المنتشرة محلياً أو النيابية في المجالس التشريعية أو من خلال وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقرؤة التقليدية والالكترونية, ففي حال كانت هذه الاحزاب مشاركة في السلطة فانها تساهم في تحديد المشكلة من خلال لجانها الوزراية والبرلمانية, وتجميع المعلومات وتحديد مدى اهمية تلك المشكلة ومداها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي[[54]](#footnote-54).

وفي حال كانت تلك الاحزاب في المعارضة تقوم بتحديد المشكلة من خلال مؤيديها ولجانها الحزبية, ومن ثم يمكن أن تقدم رؤية لتلك المشكلة وتلمح أو تصرح للرآي العام بانها قادرة على وضع الحلول الناجعة لتلك المشكلة, ولكنها لاتصرح بالحلول وإنما تستعملها كورقة للضغط على أحزاب السلطة لسحب البساط منها وكسب المزيد من التأييد الشعبي لمصلحتها, وفي حال طلبت الاخيرة منها تقديم المساعدة في تحديد المشكلة فانها قد تلبي هذا الطلب وتساهم في هذا الأخر[[55]](#footnote-55).

فعلى سبيل المثال قام حزب المحافظين الكندي في عامي 2010 و2011 بتحديد مشكلة تقليص النفقات الحكومية ومدى تأثيرها على الحكومة والمجتمع, أذ طلب من المواطنين إبداء آرائهم, بغض النظر عن انتمائهم الحزبي أو السياسي, وكان الغرض الإصغاء الى الناخبين بشأن مشكلة النفقات التي يجب تقليصها[[56]](#footnote-56).

وقد انشأت عدد من الأحزاب مدونات إلكترونية محدثة من أجل طرح المشكلات والقضايا الهامة, وعليه فأن للاحزاب السياسية دور مهم ومؤثر في تلك المرحلة المهمة من مراحل السياسة العامة.

**الفرع الثاني: جمع المعلومات والتشاور مع الاطراف المعنية:**

قد تواجه الكثير من الانظمة السياسية مشاكل وقضايا مجتمعية, لكن لاتستطيع ان تحل جميع تلك المشاكل والقضايا, مهما كانت قدراتها المادية والبشرية, لهذا فأنها تقوم بأدراج أهم تلك القضايا أو المطالب العامة والخاصة في جدول ما يسمى (بأجندة سياسة الحكومة[[57]](#footnote-57)\*)[[58]](#footnote-58), وتتطلب الاخيرة توفير المعلومات اللازمة والدقيقة من خلال مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية (الاحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام) والتشاور مع الاطراف المعنية بالمشكلة وهذا سيؤدي حتماً الى الكشف عن حقيقة المشكلات ومواطن الخلل والضعف[[59]](#footnote-59).

كما تسهم المعلومات الواردة في تحليل واضح للمشكلات وتحديد أبعادها ووضع التصورات التي قد تدور في اذهان صناع القرار والساسة وطرحها عبر وسائل الاعلام المرئية والمسموعة وتكون بمثابة بدائل في المراحل المقبلة, والمقصود هنا هو الاحاطة بشكل تام بالمشكلات من مختلف الجوانب, وتحديد العلاقة السببية بين جميع التأثيرات والمتغيرات بينها, فلا يمكن الوصول الى حلول مرضية وموضوعية دون استقصاء ومعرفة المعلومات اللازمة للمشكلة المطروحة عبر المواطنين أوسائل الاعلام أو جماعات المصالح أو الاحزاب السياسية للوصول الى حقائق علمية واكثر واقعية تكون سبباً مباشراً في عملية صنع السياسات العامة وتوجيهيها بالشكل الصحيح[[60]](#footnote-60), فمثلاً تقوم جماعات المصالح وفي مقدمتها (اللوبيات) بأتباع اساليب مباشرة وغير مباشرة في سبيل تجميع المعلومات وتحاول اقناع الجماهير بأهمية تلك القضية من خلال الخطابات والرسائل البريدية وبرامج التلفزيون والإذاعية, وبسبب اهمية جمع المعلومات تقوم جماعات المصالح ومنها جماعات الضغط في الإهتمام بمراكز البحوث والدراسات والرأي العام, ولذلك فقد أصبح نجاح هذه الجماعات مرهون بمدى قدرتها على تجميع المعلومات وصياغتها بالشكل الذي يخدم مصالحها[[61]](#footnote-61), ويظهر تأثير تلك الجماعات من خلال جمع المعلومات وتقديم لحلفائها من المسؤولين في المؤسستين التشريعية والتنفيذية لمساعدتها في تسهيل مهمة تحديد المشاكل القائمة, ويساهم ذلك بدوره في تعزيز مكانة هؤلاء المسؤولين ما يضمن مصالح تلك الجماعات[[62]](#footnote-62), وعليه فأن لجماعات المصالح دوراً هاماَ ومؤثراً في تلك المرحلة من مراحل صنع السياسة العامة, ولكن دورها يختلف بأختلاف النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم.

**المطلب الثاني: صياغة مقترحات السياسة العامة ( الحلول ).**

تفترض المشاكل العامة المعروضة امام صناع السياسة العامة البحث عن حلول ناجعة لها, وتلك الحلول توصف بأنها (بدائل أو خيارات) وتكون تلك الحلول بمثابة مقترحات طرحها كمشاريع للحل تتولى الجهات المعنية اختيار أحداها.

**الفرع الاول: دراسة المقترحات وتقييمها.**

تُعد هذه المرحلة من أهم المراحل التي تمر بها عملية صنع السياسة العامة لأنها ترمز إلى اعتراف صناع القرار بوجود مشكلة عامة في المجتمع, وعلى المؤسسات الدستورية والجهات المعنية التحرك لإيجاد حلاً مناسباً بأقل تكلفة واكبر منفعة, وتعد هذه المرحلة بمثابة نقل المطالب من النطاق الشعبي (غير الرسمي) إلى النطاق المؤسساتي (الرسمي), وإدراجها في جدول أعمال المؤسستين التنفيذية والتشريعية.

وتسدعي مهمة طرح المقترحات ودراستها بدقة فتح الباب للمناقشة مع الاطراف المعنية بالمشكلة ومع المؤسسات غير الرسمية, فضلاً عن مشاركة الخبراء والاداريين والفنين مع صناع القرار لدراسة المقترحات وتقييمها ووضع الخطط والبرامج, وبما إنه لكل من هذه المؤسسات والإجهزة و الافراد والهيئات المستقلة وجهات نظر مختلفة وتصورات متباينة قد تتعارض بعضها مما يفضي إلى تقديم بدائل مدروسة لصناع القرار الذين يمتلكون صلاحية إختيار واحدة من تلك المقترحات على ضوء المعطيات السائدة[[63]](#footnote-63).

وللمؤسسات غير الرسمية دوراً مهماً في هذه المرحلة, لذا تسعى الاحزاب السياسية ومن خلال قنواتها الرسمية وغير الرسمية, الى تقديم المقترحات الى صناع القرار, وفي حال كانت هذه الاحزاب مشاركة في السلطة يكون لها دوراً أكبر, أما جماعات المصالح فانها قد تقدم مقترحاتها من خلال حلفائها في المجالس النيابية أو من خلال وسائل الاعلام لاسيما اذا كانت تلك المقترحات تلبي مصالحها أو مصالح حلفائها أو الشرائح التي تمثلها[[64]](#footnote-64).

**الفرع الثاني: إختيار البديل او الخيارات المناسبة:**

يتم في هذه المرحلة صياغة المقترحات المختلفة كل المشكلة او القضية المطروحة على المؤسسات المعنية, وفي هذه المرحلة يتم اختيار المقترح او البديل الذي يتم تبنيه من قبل الحكومة او المؤسسات المعنية بذلك[[65]](#footnote-65), وهذا القرار يتعلق بالسياسة العامة وليس قرارا روتينيا, ان اختيار المقترح واقراره يمر بمراحل عديدة اذ تقدم في البداية على شكل مشاريع قوانين من قبل المؤسسة التنفيذية في (النظم البرلمانية والمختلطة) للمؤسسة التشريعية, وتقوم الاخيرة بتحويل تلك المشاريع الى لجانها البرلمانية الدائمة او المؤقتة لدراستها وصياغتها بسكل نهائي, ومن ثم التصويت عليها بالاغلبية المطلوبة حسب دستور كل دولة, وترفع القوانين بعد ذلك الى رئيس الدولة( ملك او رئيس الجمهورية) للمصادقة عليها ويتم نشرها فيما بعد في الجريدة الرسمية لتصبح سارية المفعول بعد أجل محدد, وفي حالة رفض أي منها يعود للمؤسسة التشريعية ثانية يتم مراجعته وفي حال الموافقة عليه مرة ثانية يصبح نافذ المفعول[[66]](#footnote-66).

وتشترك جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في هذه المرحلة ويختلف الدور التي تؤديه تلك المؤسسات من نظام لأخر, وذلك لاختلاف اختصاصات كل منها على وفق مايحدد دستور كل نظام[[67]](#footnote-67), ففي النظام البرلماني تمارس المؤسسة التشريعية دوراً فاعلاً في هذا الاطار, إذ تمتلك الحق في إقرار المقترحات سواء تلك التي تصدر من قبل لجانها وأعضائها أو تلك التي تقدمها لها المؤسسة التنفيذية بفرعيها ( رئيس الدولة ومجلس الوزراء ), أما في النظم الرئاسية فالمؤسسة التشريعية تمتلك الحق لوجودها في اقتراح مشروعات القوانين ومن ثم إقراراها, على أن تلك المؤسسة في النظم المختلطة تمارس دور أقل من نظرياتها السابقتين بحكم مشاركة المؤسسة التنفيذية في تلك العملية بدرجة كبيرة, أما المؤسسة التنفيذية فان دورها لايقل أهمية في إقرار الكثير من التشريعات التي تعد مكملة لمهمة صنع السياسة العامة والتي تتجسد في القرارات والمراسيم واللوائح والتعليمات التي تصدر عنها.

**المطلب الثالث: تنفيذ السياسة العامة والمتابعة والرقابة.**

**الفرع الاول: تنفيذ السياسة العامة.**

المقصود بعملية التنفيذ هي ترجمة الاهداف الى مجموعة من البرامج والاجراءات وخطوات العمل المنسقة والمتداخلة والمتكاملة, يقوم بها موظفون عاملون في مختلف الوحدات التنظيمية المكونة للادراة العامة[[68]](#footnote-68).

فبعد الانتهاء من مرحلة اختيار افضل البدائل وإقرارها تصبح هذه القرارات قابلة للتنفيذ, وهنا تعد عملية تنفيذ السياسة العامة استمرار لمختلف العمليات السابقة والتي ينتقل العمل فيها من الى المؤسسة التنفيذية للعمل عند التنفيذ وذلك على افتراض امتلاكها للخبرة اللازمة والتجربة في كافة المجالات, مما يعطيها الحق في إصدار اللوائح والتعليمات اللازمة لتنفيذ السياسات العامة[[69]](#footnote-69), ويلتزمون فيها بمعدلات كمية ونوعية للاداء, وبشروط معينة للتنفيذ بما يحقق الاهداف المرسومة بكفاءة عالية وبأقل تكلفة وبما يرضي المؤسسات الرسمية و غير الرسمية والجهات المعنية بالمشكلة, أي نقل اهداف السياسة العامة من الخطط الى الجانب التنفيذي, وفي هذه المرحلة يبرز دور الجهاز الاداري كونه الجهة المسؤولة عن التنفيذ وتستلزم عملية التنفيذ القيام بسلسلة من الاجراءات والنشاطات التنظيمية داخل الجهاز الاداري لاجل اتمام عملية التنفيذ[[70]](#footnote-70).

ويضم الجهاز الاداري أعدادا من الموظفين الحكوميين الذين يمتلكون مهارات وخبرات مرتبطة بتأدية مهامهم وتقديم الخدمات والمصالح العامة في المجتمع, وتختلف النظم الإدارية في كل أنحاء العالم من حيث الحجم والاختصاصات, والهرمية في التنظيم ودرجة الاستقلالية[[71]](#footnote-71).

وتعد الاجهزة الإدارية بمثابة ذاكرة الحكومة وذلك لانها تمتلك المعلومات الضرورية التي تسهم في صنع السياسات العامة بسبب دورها المؤثر والمباشر في تنفيذ تلك السياسات, ومما تملكه تلك الاجهزة من خبرات مهنية وادارية مع مرور الوقت, وبما ان الجهاز الإداري دائم ومستمر اطول مدة ممكنة في حين ان المؤسسة التنفيذية أو التشريعية متغيرة في كل دورة انتخابية[[72]](#footnote-72), فضلاً عن تعدد القضايا والموضوعات التي تستوجب سياسات عامة متخصصة ورقابة عامة دائمة ولنقص الخبرة والمعلومات عن المشرعين عن المسائل الفنية والاجرائية, وغالبا ماتفوض الاجهزة الإدارية اختصاصات واسعة تمكنها من تنفيذ السياسات العامة واتخاذ القرارات التي تتطلب السرعة في التنفيذ[[73]](#footnote-73).

**الفرع الثاني: المتابعة والرقابة.**

إن وظيفة المتابعة هي عملية ممارسة نوع من القيادة والاشراف والاتصال مع الاجهزة المسؤولة لتحفيزهم على بذل قصارى جهدهم لتحقيق الاهداف المرجوة من السياسات المتخذة, وتتضمن هذه الوظيفة المجهودات التي يقوم بها المسؤولون عن كل وحدة تنظيمية من أجل التعريف بدور ومهام واعمال كل وحدة ومسؤولياتم واختصاصاتهم وحل المشكلات التي تعترضهم اثناء العمل, وايضاً تحفيزهم على تقديم الاستشارة وتنمية قدراتهم من اجل تقديم اداء افضل, وغالباً ماتكون المتابعة داخلية وليس بالضرورة أن يترتب عليها تطبيق اجراءات عقابية[[74]](#footnote-74).

إن دور الجهاز التنفيذي يختلف بأختلاف أشكال الأنظمة السياسية فهو في أنظمة كثيرة يقوم بدور مهم في رسم وتنفيذ ومتابعة السياسات العامة, فمثلا تقوم وزراة الدفاع الامريكية بدور مهم في جميع مراحل السياسات العامة, فهي تقوم بنتفيذ السياسات المتخذة من قبل رئيس الدولة ومتابعة تمويل القوات المسلحة بالاسلحة والصواريخ البالتستية وتطوير الدفاع الجوي, فضلاً عن متابعة النفقات العسكرية فمن المتوقع بحلول عام 2024 يبلغ الانفاق على وزراة الدفاع الامريكية حوالي 2,5% من إجمالي الناتج المحلي هذا من ناحية, ومن ناحية اخرى تقوم تلك المؤسسة بدور الرقابة على القواعد العسكرية والعمليات العسكرية ومكافحة الارهاب, والاستشارة في العديد من العمليات العسكرية والاستراتجية الدفاعية والاتفاقيات الامنية التي يتخذها رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة الامريكية[[75]](#footnote-75).

أما الرقابة فيقصد بها التحقق من سير عمليات تنفيذ السياسات العامة وفقا للخطط واللوائح والبرامج المرسومة والتعرف على اوجه الضعف وتصحيحها وتفاديها في المستقبل القريب, وتشمل على تحديد مستويات أداء كل فرد ووضع الضوابط والقيود والتعرف الدائم على آية زيادة أو نقصان في معدلات الاداء, وتوفير تلك المعلومات للادراة العليا بمواجهة جوانب الضعف والقصور والعمل على تفاديها وتصحيح المسار فيها, وتبرز اهمية الرقابة في مرحلة تنفيذ السياسات العامة وهذا ماعبر عنه الاستاذ (ديموك) عندما ذكر ان للرقابة دوراً في تحقيق الاهداف المرجوة من السياسات المتبعة[[76]](#footnote-76).

وتختلف طبيعة الاجهزة الرقابية من نظام سياسي لاخر, ففي النظم البرلمانية يتولى البرلمان (مجلس واحد منه أو مجلسين) مهمة الرقابة على أداء الحكومة بعد منحها الثقة, وبامكانه محاسبتها على أي تلكؤ أو تقصير أو آية مخالفات, وقد يصل لأخر الى حد سحب الثقة,وتلك الرقابة تسهم بدرجة كبيرة في حسن تنفيذ السياسة العامة, أما في النظم المختلطة فالبرلمان يمارس دوراً رقابياً ولكنه محدوداً بالمقارنة مع الحالة الاولى (النظم البرلمانية), واذا انتقلنا الى النظم الرئاسية فنلاحظ ان الرقابة البرلمانية بالمعنى المذكور تبدو غائبة, ويوجد فقط رقابة جنائية مع وجود حالات يقتضي فيها الامر إطلاع البرلمان على سياسات الحكومة وأبداء الآراء بشأنها[[77]](#footnote-77).

إن للمؤسسة التنفيذية دوراً مهما في مرحلة ومتابعة ورقابة السياسات المتخذة, اذ تتكون هذه المؤسسة من مسؤوليين سياسيين معنيين بأداء الحكومة والنهوض بأعباء المجتمع, بداً من رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء, فالوزير, ويختلف دور المؤسسة التنفيذية من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام السياسي المتبع, ففي النظام برلماني تكون المؤسسة التنفيذية أقل ثأثيراً من نظريتها في النظاميين الرئاسي والمختلط[[78]](#footnote-78).

**المطلب الرابع: تقييم وتقويم السياسة العامة.**

تعبر هذه المرحلة عن مجموعة من الاجراءات والنشاطات المنسقة, فالسياسة العامة بعد الانتهاء من اعدادها وتنفيذها لابد من أن يعقب ذلك مرحلة في غاية الاهمية وهي مرحلة التقييم والتقويم.

**الفرع الاول: التقييم.**

تعبر مرحلة التقييم عن تشخيص نقاط الضعف والقوة وتحديد الخلل والقصور ونسبة المنجز وكفائته, لذا يعرف الباحث "برنار بوري Bernard Perret" التقييم على انها: (( تقييم فعالية هذه السياسة وذلك بمقارنة نتائجها مع الاهداف المحددة والوسائل المستخدمة))[[79]](#footnote-79).

والتقييم يطبق حسب الباحث (برنار) على مواضيع عديدة: برامج ومشاريع , كما انها تشمل مستويات عدة: جغرافية مختلفة محلية, وطنية, ودولية, فضلاً عن مجالات مختلفة منها: الامن والمؤسسة العسكرية والصحة والتعليم والاقتصاد[[80]](#footnote-80).

وغالباً ما يكون هناك خلط بين تحليل وتقييم السياسة العامة ولأن التحليل يُقصد به تفكيك السياسة العامة إلى عناصرها الاولية والكشف عن الآثار المتوقعة وغير المتوقعة التي يمكن أن تترتب على إختيار بديل ما من مجموعة بدائل, أي إن التحليل يتنبأ بالآثار التي يمكن أن تتركها تلك السياسات بعد التنفيذها في إطار التحليل ما قبلي, أما التحليل فيكون ما بعدي فهو الكشف عن الآثار الواقعية التي خلفتها عملية التنفيذ, وكذلك يستعمل التحليل أثناء تطبيق تلك السياسات[[81]](#footnote-81), بينما التقييم هو أجراء مقارنة بين الاهداف المرجوة من السياسة العامة وبين نتائجها وآثارها عند تطبيقها على أرض الواقع[[82]](#footnote-82).

إن عملية التقييم تقوم بها أكثر من جهة في عدة مستويات, فهناك تقييم يتم من قبل المؤسسة التشريعية ولجانها وهي تعد صاحبة الحق والمسؤولية على رقابة المؤسسة التنفيذية والاجهزة الادارية, وان درجة الرقابة تختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي. في حين ان المؤسسة التنفيذية هي الاخرى الاكثر مسؤولية عن عملية التنفيذ والرقابة,وتقوم بعملية تقييم مستمر لمسوى الآداء المتحقق مقارنة بالاهداف المرجوة, وإن التقييم الذي تقوم به الاجهزة الادراية والتنفيذية يكون على عدة مستويات[[83]](#footnote-83).

أما دور المؤسسة القضائية فيكون دورها وتفسير القانون وتقييم السياسات العامة المتخذة, ومعرفة ماهو مطلوب من كل الاطراف المعنية, كما إن للمحاكم دوراً مهما في جميع مراحل السياسة العامة من رسم وتنفيذ وتقييم وتقويم, ففي حال كان القانون أو التشريع مخالف للنصوص الدستورية والقانونية تقوم المؤسسة القضائية بالامتناع عن تطبيق هذه القوانين والتشريعات أو الغاءه[[84]](#footnote-84).

هذا وقد يمارس عملية التقييم مؤسسات غير رسمية مثل جماعات المصالح والاحزاب وكذلك وسائل الاعلام المرئية والمسموعة فضلاً عن دور الرأي العام, ولكن يختلف دور تلك المؤسسات من نظام سياسي لآخر حسب طبيعة نظامه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

**الفرع الثاني: التقويم.**

تعبر عملية التقويم عن معالجة نقاط الضعف والخلل سواء من خلال معالجة وتصحيح بعض عناصر او مفردات البديل او استبداله ببديل اخر يكون اقل تكلفة واكبر منفعة, لذا سنتطرق أولاً الى تقويم عملية صنع السياسة العامة على وجه الجملة ثم نتناول تقويم آثار العملية على وجه الخصوص.

لذا تعد عملية التقويم اساسية لمعرفة وتشخيص اثار السياسات العامة المتخذة, ومن اجل التوصل الى معرفة نتائج السياسة العامة المرجوة, كما يمثل التقويم طريقة نظامية للتعليم من الدروس المستفادة التي من الممكن مشاهدتها من خلال تطبيق تلك السياسة في المستقبل, من خلال تحليل مختلف مراحل واللوائح وبرامج وخطط ونشاطات السياسة العامة من خلال ملاءمتها, وصياغتها, فعاليتها, وقبولها من جميع الاطراف المعنية بتلك السياسات[[85]](#footnote-85). فإذا كانت الرقابة والمتابعة تهدف الى التحقق من سير عمليات التنفيذ للسياسة العامة وفقاً للخطط والبرامج المرسومة والتعرف على نقاط الضعف واوجه القصور وتفاديها في المستقبل, فإن التقويم كإجراء يسعمل لتقديم معلومات اضافية المتعلقة بالسياسة العامة المتخذة من ناحية ومدى تحقيقها للاهداف المرجوة لحل المشكلة من ناحية وعندما تكون نتائجها ذات اهمية فهذا يعني إن السياسة العامة قد ساعدت في حل المشكلة وتحقيق الاهداف المرجوة[[86]](#footnote-86). وتمر عملية تقويم السياسة العامة في أربع مراحل وهي كالاتي:

**اولاً: تقويم عملية صنع السياسة العامة:** وتقوم تلك العملية على اجراءات تنفيذ السياسة والهدف من السياسة التي تم إعدادها, والحكم على مدى التزام الاجهزة التنفيذية والادارية بأتباع الخطط واللوائح والبرامج المرسومة, فالجهاز المسؤول عن التنفيذ يعتمد على التقويم للحُكم على ما حققة مهمة تنفيذ السياسة العامة من آثار إيجابية أو سلبية[[87]](#footnote-87).

يعد الهدف من عملية التقويم في هذه المرحلة هو مدى كفاءة وفاعلية وقدرة هذه العملية, إذ تعد عملية التقويم بمثابة المدخلات للنظام السياسي, فهي توفر المعلومات عن آثار المقترحات على المجتمع ويساعد في عملية الاختيار, ويتم تزويد صُناع ومتخذي القرار بالمعلومات الضرورية وقد يقررون إعادة صنع السياسة العامة في حال كان فيه بعض من الاثار السلبية, وصياغة بدائل ملائمة اكثر لحل المشكلة[[88]](#footnote-88).

**ثانياً: تقويم آثار السياسة العامة:** من أجل تجنب الاعتقاد الشائع من إنه بمجرد اقرار السياسة العامة وتخصيص الاموال الكافية لها, لابد أن يتحقق الغرض المطلوب من هذه السياسة, بمعنى أن المجتمع سيشعر بآثاره دون شك, غير إن الحقيقة هي عكس ذلك لأن الواقع أكد على إن هنالك حاجة متزايدة ومستمرة لتقدير الآثار الفعلية للسياسة العامة, وهذا الذي أضحى يطغى على سبيل التحليل الموضوعي للسياسة العامة سعياً لتقويمها بشكلٍ فاعلٍ وعملي[[89]](#footnote-89).

وتتباين المؤسسات التي تتولى عملية التقويم للسياسات العامة بتباين النظم السياسية, ففي النظم البرلمانية نرى ان للمؤسسة التشريعية دوراً أكبر في التقويم على تصرفات المؤسسة التنفيذية لضمان دستوريتها وشريعيتها والتزامها بنص القوانين وروحها ويتحقق ذلك من خلال القيام بمهمة الرقابة, فتقوم المؤسسة التشريعية عبر لجانها بتقويم السياسات المتخذة وتمويلها وتعديلها من حين لآخر, إذ يتولى صانعي السياسة العامة ومن خلال مواقعهم الرسمية بتقويم السياسة العامة لأرضاء المواطنين و ناخبيهم خصوصاً, فكلما كانت السياسة المتخذة مرضية للجماهير تعود إليهم في الانتخابات (تغذية عكسية), ويعمد صانعوا السياسة على نشر البرامج الحكومية لمعرفة آراء الجماهير, لذا نرى ان للمواطن دوراً مهم في صنع السياسة العامة[[90]](#footnote-90).

وعليه نستنتج ان السياسة العامة هي عبارة عن تفاعل مجموعة من المدخلات التي تتجسد على شكل مطالب ومشاكل وقضايا تفرضها البيئة الداخلية والخارجية على مؤسسات النظام السياسي وتقوم هذه المؤسسات بدورها بعملية تعديلها وصياغتها وإخرجها على شكل قرارات ملزمة تُعالج قضايا المجتمع وتحل مشاكله والاستجابة لمطالبه لتحقيق سعادته رفاهيته, وتشترك في تلك العملية جميع الاطراف سواء كانت رسمية أم غير رسمية, كالاحزاب وجماعات المصالح والرأي العام والجماهير بهدف اضفاء الشرعية على السياسة العامة بكل تفاصيلها وفي كافي مستوياتها.

**المبحث الثالث**

**ماهية القدرات**

كل دولة تمتلك إمكانات مادية وبشرية معينة وكلما تمكن القائمون على إدارة مؤسسات تلك الدولة من توظيف تلك الامكانية كلما ساهم ذلك في بناء وتطوير القدرات[[91]](#footnote-91)\*, وتحقق مهمة بناء القدرات عبر ماتقوم به مؤسسات النظام السياسي الرسمية على وجه الخصوص من وظائف ومهام, لذا عرف (غابريل الموند) السياسة العامة بأنها: (( تعبير عن اداء النظام السياسي لوظائفه وقدراته: التنظيمية والاستخراجية والتوزيعية والاستجابية والرمزية والدولية))[[92]](#footnote-92).

لذا سنتطرق في هذا المبحث, الى القدرات التنظيمية والاستخراجية والتوزيعية في المطلب الاول, ثم بعد ذلك سنتطرق في المطلب الثاني الى القدرات الرمزية والدولية والاستجابية.

**المطلب الاول: القدرات التنظيمية والاستخراجية.**

**الفرع الاول: القدرات التنظيمية (Organizational Capabilities) .**

يقصد بالقدرات التنظيمية هي قدرة النظام السياسي على ضبط ومراقبة سلوك الافراد والجماعات في المجتمع الواحد, ويقترن تطبيق هذه نوع من القدرات بأستعمال القوة المشروعة او التهديد باستعمالها بالاستناد الى القواعد الدستورية والقانونية النافذة, ولكن هذا لاينفي لجوء القابضين على السلطة الى إستعمال أساليب أخرى مثل: التنشئة, وتقديم تسهيلات مادية ومالية وغيرها[[93]](#footnote-93).

وقد إزادت الحاجة لمثل تلك السياسات نظرا لتعقد الحياة وتطور المجتمعات وسبل العمل, وتحقيق التنمية في كافة قطاعات الحياة وتزايد انشطة المؤسسات في الدولة, حتى شملت قضايا الامن العام والامن الاقتصادي, والتسلح, والصحة, والحماية الاجتماعية, وحماية الموظفين والمستهلكين وغير ذلك من الجوانب التنظيمية[[94]](#footnote-94).

وقد تأثرت القدرات التنظيمية بالتطورات السريعة والواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي رافقت التصنيع والتمدن وتغيير الثقافات وتداخلها, لذلك توسع التنظيم في الكثير من الدول المعاصرة في السنوات الاخيرة ليشمل حرية التصويت ومكافحة التلوث ومنع التمييز العنصري الذي تعاني منه بعض الدول, ومكافحة الفساد وماشابه ذلك, وتعتمد كافة النظم على القوات المسلحة في حماية الممتلكات العامة والخاصة وحماية المجتمع والدولة من العدوان الخارجي, وكذالك ضبط سلوك المواطنين[[95]](#footnote-95). ونلاحظ ان جميع القدرات التي سوف نتناولها تتصل بالقدرات التنظيمية لايمكن بناؤها أي منها من دون تلك القدرات, لذا سوف نتناول من اهم القدرات التنظيمية وهي:

**اولاً: الاحوال الشخصية:** وتتمثل بالزواج والطلاق والنفقة والتبني والارث والوصية والمساواة امام القانون, وهذه كلها تخضع للضبط الحكومي, فقد نصت المادة (14) من الدستور العراقي لسنة 2005 النافذ على مايأتي: (( أن " العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس, أو العرق, أو القومية, أو الأصل, أو اللون, أو المذهب, أو المعتقد, أو الرأي, أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي)) إما المادة (41) فقد نصت على مايأتي: (( أن " العراقيون أحرار في الالتزام بأحولهم الشخصية حسب ديانتهم أو مذهبهم أو معتقداتهم, أو اختياراتهم, وينظم ذلك بقانون"))[[96]](#footnote-96).

**ثانياً: الحقوق والنشاطات السياسية:** تتمثل في الحق بالتصويت وتولي المناصب السياسية والتجمعات والنشر والاعلام وتمويل وادارة الحملات الانتخابية وتتعدد صور الضبط فهناك الاكراه البدني الذي يتم عن طريق الجيش او البوليس والسجون وقد يكون الاكره معنويا اذا اخذ صورة الوعد او الوعيد او فرض ايديولوجية معينة[[97]](#footnote-97), ففي العراق فقد نصت المادة (5) من دستور عام 2005 على ان " السيادة للقانون والشعب مصدر السلطات وشؤعيتها, يمارسها بالاقتراع السري المباشر وعبر مؤسساته الدستورية", اما المادة (20) " للمواطنين رجالاً ونساءً, حق المشاركة في الشؤون العامة, والتمتع بالحقوق السياسية بمافيها حق التصويت والانتخاب والترشيح"[[98]](#footnote-98).

**ثالثا: النشاطات الدينية:** وتلك النشاطات تخضع بدورها لنوع من الضبط الحكومي يتفاوت مداه من نظام لآخر ففي البعض منها تنص دساتيرها على جملة من حقوق ممارسة الشعائر الدينية, ففي دولة مثل العراق المتعدد للقوميات والايان فقد جاء في دستوره النافذ عدة مواد تؤكد على حرية الدين والمعتقد فمثلا نصت المادة (3) على مايأتي:(( يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والآيزديين والصابئة المندائيين))[[99]](#footnote-99) .

**رابعاً: الاجراءات الامنية والقانونية:** وتتمثل هذه الاجراءات لحماية الأفراد والممتلكات وتوفير الامن والامان, وعلى ذلك فأن ارتفاع معدل الجريمة والاعمال الارهابية يدلل على ضعف الإداء التنظيمي, ففي العراق أصُدر قانون مكافحة الأرهاب في عام 2005 ونصت مادته الاولى على ان " كل فعل اجرامي يقوم به فرد او جماعة منظمة استهدف فردا او مجموعة افراد او جماعات او مؤسسات رسمية او غير رسمية اوقع الاضرار بالممتلكات العامة او الخاصة بغية الاخلال بالوضع الامني او الاستقرار والوحدة الوطنية او ادخال الرعب او الخوف والفزع بين الناس او اثارة الفوضى تحقيقا لغايات ارهابية[[100]](#footnote-100), وتؤدي تلك الاجراءات دوراً فاعلاً في ضبط سلوك الافراد والجماعات بما يفضي الى مكافحة الجريمة ومحاسبة الخارجين على القانون وكل ذلك يوفر الاستقرار والامن وهو الاساس للتنمية الشاملة.

**خامساً:** النشاطات الاقتصادية:

**الفرع الثاني: القدرات الاستخراجية (Extractive Capabilites).**

تتوقف القدرات الاستخراجية على قدرة القائمين على إدارة مؤسسات النظام السياسي على تعبئة الموارد المادية والبشرية وهنالك آليات وقنوات عدة يعزز عبرها هؤلاء من تلك القدرات ومنها مايأتي:

**اولآ: الضرائب:** تنقسم الضرائب التي تستحصل عليها مؤسسات الدولة على نوعين هما:

**1-الضرائب المباشرة:** تعد من أهم مصادر الدخل الوطني في الكثير من الدول المعاصرة, وترتبط حصيلة الايرادات الضريبية بدرجة تقدم الجهاز الادراي ومدى وعي افراد المجتمع, فالقدرة على الاستخراج في مجتمع متقدم تكون اكبر من المجتمعات التقليدية, اذ يعيش اغلب سكان هذه المجتمعات في حالة من الفقر, كما ان وجود جهاز اداري كفء مسؤول عن جمع هذه الضرائب يؤدي الى استحصال نوع من الشفافية والنزاهة وتوزيع افضل للثروة والدخل, فضلاً عن مدى قدرة المؤسسات الدستورية التي تساعد في تبرير كيف ومتى وعلى ماذا تفرض الضريبة, وتعد الضريبة اداة هامة لأعادة توزيع الدخل والتقليل من التضخم المالي وزيادة فرص العمل, ويختلف النظام الضريبي من دولة لأخرى, ومثال على الضرائب المباشرة تلك التي تفرض على الحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية وعلى الرواتب والاجور والشركات[[101]](#footnote-101). ففي العراق جرى اخر تعديل وبموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 49 لسنة 2003 تم خلاله تعديل قانون ضريبة العقار رقم 162 لسنة 1982وتعديلاته لتصبح الضريبة بموجب هذه التعديلات كالآتي[[102]](#footnote-102):

أولاً: تخمن وتجبى ضريبة بنسبة (10% ) من الايراد السنوي للعقارات جميعها بما فيها حصة المكلف الارتزاقية اعتباراً من 1/4/ 2004 .

ثانياً: تنزل نسبة (10%) من الايراد السنوي لكل عقار عن مصاريف صيانة واندثار العقار قبل احتساب الضريبة .

**2- الضرائب غير المباشرة:** وهي تلك الضرائب التي تفرض على التداول والإنفاق, اذ تقع في الكثير من الأحيان على عناصر الاستهلاك والسلع والخدمات العامة, كالضرائب على الشركات الصناعية المدنية والعسكرية , والرسوم الصناعية والمنسوجات, و بالتالي يتم تسديدها بطريقة مباشرة من طرف الشخص الذي يقوم بالاستهلاك او استخدام الخدمات الخاضعة للضريبة, مثل الضرائب على البيع وشراء السيارات وحقوق التسجيل....إلخ, كما ان للمكلف القدرة تحويل عبئها إلى شخص اخر مثل الرسوم الجمركية والضرائب على الاستهلاك[[103]](#footnote-103).

ففي 19 أيلول عام 2003 ووفقاً للأمر الاداري المرقم (28)  الصادر من قبل سلطة الائتلاف السابقة في العراق تم فرض ضريبة إعادة الاعمار على إجمالي البضائع المستوردة بنسبة (5%) لمدة سنتين من تاريخ صدورها باستثناء الغذاء والدواء منها التي بدأ العمل بها مطلع كانون الثاني 2004 لاعتبارات اقتصادية ومالية[[104]](#footnote-104).

**ثانياً: الثروات الطبيعية:** تعد من اهم وابرز قدرات النظام السياسي, فقد تتعدد الثروات الطبيعية من بلد لاخر, ففي بلد مثل العراق يعتمد الناتج المحلي الاجمالي بالدرجة الاساس على النفط في تمويل موازنته, فقد ساهم النفط بنسبة (62,29%) من الايرادات الحكومية في حين ساهم نشاط الرزاعة بنسبة (1,97%) من الايرادات الحكومية[[105]](#footnote-105).

**ثالثا: الخدمة العسكرية:** تعد مهمة تعبئة الموارد البشرية في المجتمعات المعاصرة من أصعب المهام وأكثرها أهمية, إذ إنها تعد وسيلة تنشئة اجتماعية قادرةً على دمج جميع فئات المجتمع دون تمييز بسبب الدين او العرق, كذلك فأن قوة الجيش لاتقاس بأسلحته فقط بل في قدرته على استعمال تلك الاسلحة لمهاره وتطوير قدراته القتالية[[106]](#footnote-106).

و تختلف النظم السياسية من حيث التنجيد العسكري وشروطه ( العمر ومدة التجنيد والتعليم والمهارات), ففي بعض الدول يكون التجنيد اختياري وبعضها الآخر الزامي[[107]](#footnote-107), ففي دولة مثل الصين التي تمتلك ثالث أقوى جيوش العالم من حيث العدة والعدد حسب تقارير ينشرها موقع " غلوبال فير بور" إذ وصلت نسبة سكان الصين لعام 2017 الى مليار و 373 مليون نسمة, والقوة البشرية المتاحة للعمل 750 مليون نسمة, وإن عدد من يصلحون لتأدية الخدمة العسكرية يصل تقريباً الى 619 مليون نسمة, وعدد من يصلون إلى سن التجنيد سنوياً 19,5 مليون نسمة, ويبلغ عدد الجنود الذين يعملون في الجيش الصيني 2,2 مليون جندي, فضلاً عن إلى 1,4 مليون من قوات احتياطية, ويتجاوز حجم موازنة الدفاع 161 مليار دولار سنوياً[[108]](#footnote-108) .

**ثالثا:الصناعات الحربية:** تعد الصناعات الحربية في الوقت الحاضر من أهم القدرات الاستخراجية في العديد من الدول المتقدمة, وما لهذه الصناعات من دور مهم في حماية الدولة من الخطر الخارجي, فضلاً عن أنها تعد مورداً مهماً, فمثلا أعلن الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) ان (اعتماد تركيا على المعدات العسكرية المستوردة بلغ في عام 2002 بنسبة 80% والآن ننتج بأنفسنا 54% منها ولكن بحلول 2023 نتخلص بشكل كامل من استيراد الصناعات العسكرية), فيما أعلن رئيس شركات الصناعات الدفاعية والفضائية في تركيا (حسن بيوك داده) إن قيمة صادرات قطاع الصناعات العسكرية خلال العام 2017 الى مليار و700 مليون دولار, وفي عام 2018 بلغت قيمة صادراتها من الصناعات الدفاعية 258 مليون دولار و[[109]](#footnote-109)916.

**رابعا: المعونة**: تمثل المنح والقروض التي تحصل عليها الدول من منظمات أو مؤسسات مالية دولية أو اقليمية, أو قد تتلقاها من الدول الغنية بموجب ترتيبات تحدد حجم القروض والمنح ومداها الزمني ومعدل الفوائد المتحصلة وكيفية سداد تلك القروض, وقد تلجأ العديد من الدول العظمى الى تقديم المساعدات لتحقيق عدة أهداف, بعضها سياسية أوا قتصادية أو أمنية, على سبيل المثال, إنشاء القواعد العسكرية في أراضي الدول المستقبلة للمساعدات, وقيام التحالف بين الدول المانحة والمتلقية الذي يتجلى في عقد اتفاقيات امنية وعسكرية ودفاع عسكري مشترك, والتعاون الامني في مكافحة الإرهاب[[110]](#footnote-110),

فمثلاً تقوم الحكومة الهولندية بتقديم المساعدات لليمن لدوافع تجارية واقتصادية, اذ ازدادت واردات اليمن من هولندا عام 2013 الى 231,900 مليار ريال يمني, مقارنة ب 157,9 مليار ريال يمني في عام 2011, وان من اهم الاثار السلبية التي تؤخذ على المساعدات والمنح المالية المقدمة من قبل المؤسسات المالية والمنظمات الدولية والدول العظمى هو السيطرة على مقدرات الدولة المتلقية لهذه المساعدات والمنح وكل ذلك ينعكس سلباً على الاوضاع الاجتماعية, فضلاً عن تقييد الدول في سياستها الداخلية وذلك لما تضعه الدول والمنظمات المانحة من شروط يجب التقيد بها[[111]](#footnote-111).

**خامساً: السخرة والعمل الطوعي:** يعد العمل الطوعي نشاطاً اجتماعياً يقوم به مجموعة من الأفراد بشكل فردي أو جماعي من خلال الاعمال الخيرية التي يقوم بها الجمعيات أو النقابات او المؤسسات دون انتظار عائد وذلك بهدف التقليل من مشكلات المجتمع والمساهمة في تدعيم مسيرة التنمية, وإن كثيراً من الدول تعتمد على العمل الطوعي في الظروف الطارئة والاستثنائية التي تمر فيها في زمن معين لتنفيذ المشروعات العامة والمهمة[[112]](#footnote-112).

وتلجأ معظم الدول في الوقت الحاضر الى استثمار العمل الطوعي واستغلال الطاقات البشرية التي تكون بدون أجر أو بأجر رمزي في تنفيد الكثير من المشاريع الانمائية المهمة, وهذا مايعرف بالحلول او الجهود الذاتية وقد اثبت هذا الاسلوب نجاحاً ملحوظاً في بعض الدول[[113]](#footnote-113).

ففي عام 2014 استولى تنظيم (داعش الارهابي) على ثلث أراضي العراق, وأصدرَ المرجع الديني الاعلى في النجف (اية الله العظمى السيد علي السيستاني) فتوى (الجهاد الكفائي) خلال خطبة الجمعة في يوم 13/حزيران 2014 جاء ذلك على لسان ممثل المرجع الاعلى الشيخ (عبد المهدي الكربلائي), وتضمنت الخطبة إعلاناً للفتوى الشرعية بدعوة " المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الإرهابيين دفاعاً عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم عليهم التطوع للانخراط في القوات الامنية, وأن هذا للدفاع عن الوطن ومقدراته[[114]](#footnote-114), وقد استجاب لهذه الفتوى عدد كبير من المواطنين العراقيين ومن مختلف شرائح المجتمع واندفعوا الى ساحات القتال بحماس شديد ومنقطع النظير وخاضوا خلال ثلاث أعوام معارك ضارية, وقدموا عشرات الآلاف من الشهداء وأضعاف ذلك من الجرحى والمصابين انقاذاً للوطن وشعبه وتمكنوا مع القوات المسلحة العراقية من دحر الارهاب وتحرير الاراضي التي تم احتلالها من قبل التنظيمات الارهابية.

**المطلب الثاني: القدرات الاستجابية الرمزية.**

**الفرع الثالث: القدرات التوزيعية (Distributive Capabilities).**

تهدف القدرات التوزيعية إلى توزيع المنافع والقيم بشكل متساوٍي, ومن دون تمييز بين أبناء المجتمع الواحد, ويتضمن ذلك قيام مؤسسات الدولة بتخصيص مختلف السلع والخدمات والامتيازات[[115]](#footnote-115), و يمكن قياس القدرات التوزيعية عن طريق قياس كمية المنافع الموزعة للافراد والمستفيدين من تلك المنافع وفي مختلف القطاعات نذكر منها الآتي[[116]](#footnote-116):

**أولاً: التعليم:** يعد التعليم عنصر مهم للقدرات التوزيعية وذلك لارتباط مستوى التعليم بتطوير المهارات وزيادة الانتاج الوطني وتحقيق التنمية الشاملة, فضلاً عن الدور الذي يؤديه في مساعدة الافراد على تحسين احوالهم الاقتصادية والمعيشية[[117]](#footnote-117).

لذا فان تدني مستوى الاهتمام من قبل الدولة في توفير التخصصيات المالية اللازمة لتطوير قطاع التعليم وفي أرجائها يُسهم في إرتفاع نسبة البطالة ونقص في الكفاءات والخبرات العلمية, وهذا الأمر يظهر جلياً في الدول المتأخرة, خلاف ماهو قائم في الدول المتقدمة, أذ تشير احصائات الامم المتحده الى معدل ما تنفقه كل من أسيا وأفريقيا وامريكا الجنوبيه على التعليم يتراوح مابين (4- 6%) من دخلها الاجمالي, في حين ان هذه النسبة تصل في كل من أوربا وامريكا الشمالية مابين( 5,6 الى 7,2 % )من الدخل الاحمالي[[118]](#footnote-118), فمثلاً تنفق المانيا مايقارب 3% من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير, ومن المتوقع ان ترتفع هذه النسبة إلى 3,5% بحلول عام 2025, الامر الذي وضعها في المراكز المتقدمة في مجالات البحث العلمي وتأهيل الكفاءات والخبرات[[119]](#footnote-119).

**ثانيا: الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي:** يرتبط معدل الانفاق في هذه الميادين بدرجة وعي المجتمع والتقدم الاقتصادي, فالدول النامية بوجه عام لاتستطيع ان تنفق سوى نسب معينة من دخلها على الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي, على عكس ذلك تبذل الدول الغنية والمتقدمة جهداً كبيراً في سبيل تأمين المستوى المعيشي اللائق والضمان الصحي والاجتماعي الجيد للأفراد[[120]](#footnote-120), أذ تنفق الدول النامية على الصحة مانسبتهُ (1%) من الناتج الاجمالي بالمقابل تنفق الدول المتقدمة (6%) من الناتج الاجمالي[[121]](#footnote-121)، ومع ذلك هناك بعض الدول النامية بدأت تهتم بهذين القطاعين, فعلى سبيل المثال خصصت الامارات العربية المتحدة في الموازنة الاتحادية لعام 2019 البالغة 60,3 مليار درهم, حوالي (4,40) مليار درهم للإنفاق على قطاع الرعاية الصحية[[122]](#footnote-122).

**ثالثا: الانفاق على الاسكان** **والقروض السكنية**: تحاول العديد من الحكومات المعاصرة في الدول المتقدمة في تخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا وروحيا, عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وتوفير السكن اللائق والمناسب وزيعها بشكل عادل ومقبول وديمقراطياً[[123]](#footnote-123), ومن اجل تحقيق تلك الجوانب يفترض وجود نظام سياسي واقتصادي متكامل ويضمنان مشاركة فعالة للمواطنين في صنع القرار[[124]](#footnote-124), ففي الدول مثل ماليزيا فقد بلغت نسبة القروض السكنية الى الناتج المحلي الاجمالي فيها 28,3%, وفي تايلند 15,5% وإستونيا 10,5% والصين 10%, وفي البرازيل 14,8%, ومن المؤشرات الدالة على مدى مستوه الرفاه الاجتماعي والنفسي مدى انخفاض اسعار السكن بالنسبة للدخل العائلي, وتتراوح نسبة سعر السكن الى متوسط دخل الفرد السنوي في العديد من المدن الصينية بين 20 الى 27 ضعف, وفي المدن الأمريكية بين 4,4 و8, وفي كندا بين 4 و 8,4, وفي استراليا بين 6,4 و 9,6, وذلك وفقا للبيانات لسنتي 2007 و 2008, ويقدر حجم القروض العقارية والسكنية في الصين بحوالي 10% من الناتج المحلي الاجمالي الإجمالي, بينما في سنغافورة يبلغ حوالي 61% وفي هنكونك 44%[[125]](#footnote-125).

**ثالثا: الانفاق على المؤسسة العسكرية:** اذ يعد من ابرز مكونات او عناصر القدرات التوزيعية للنظام السياسي, وذلك بسبب الدور المهم الذي تؤديه المؤسسة العسكرية في حماية البلد من الخطر الخارجي والداخلي[[126]](#footnote-126), ويتوزع الانفاق على مجالات عدة, كالانفاق الجاري على الأجور وما في حكمها وصيانة المعدات والتغذية ووسائل التنقل للجيش والعاملين والمجندين, والإنفاق على شراء الأسلحة المحلية, والإنفاق على استيراد الأسلحة من البلدان المتطورة, والإنفاق على البحث والتطوير العلميين وخدمات تكنولوجية المعلومات والصيانة والإصلاح والتجديد والدعم العملياتي لتطوير المؤسسة العسكرية والقوات المسلحة والأسلحة والمعدات العسكرية, والإنفاق على البنية الأساسية العسكرية من مراكز تدريب وطرق ومحطات مياه واتصالات وتأهيل القواعد العسكرية لكل التشكيلات المسلحة البرية والبحرية والجوية والصاروخية وغيرها من التشكيلات المسلحة[[127]](#footnote-127). ووفقاً للمعهد الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم "سيبري", فأن الولايات المتحدة الامريكية والصين والسعودية والهند وفرنسا تصدرت دول العالم في الانفاق العسكري عام 2018, اذ بلغ حجم الانفاق 60% من مجموع الانفاق العسكري حول العالم, ففي الولايات المتحدة ارتفع الانفاق العسكري عام 2018 لأول مرة منذ عام 2010 بنسبة 4,6% ليصل الى 649 مليار دولار, اما الصين جاءت في المرتبة الثانية من حيث الانفاق العسكري فقد بلغ الانفاق عام 2018 الى 250 مليار دولار, وخصصت 1,9% من ناتجها المحلي الإجمالي للجيش كل عام ابتدأً من عام 2013[[128]](#footnote-128). وعلى غرار ذلك سنذكر في فصول لاحقة الموازنة العامة في العراق وتخصيصات وزارة الدفاع.

**الفرع الثاني: القدرات الرمزية (Symbolic Capabilities).**

ويقصد بها خلق واستخدام الرموز التاريخية والدينية والسياسية والعسكرية التي تعزز المواطنة وتنمي الشعور بالمسؤولية وتشحذ الهمم وتقوي العزيمة وتغذي الشجاعة والاستبسال للدفاع عن الوطن الى حد التضحية بكل غال ونفيس, من اجل رفعة الوطن. فالدول تصب اهتمامها بالاثار وتنشئ المتاحف وتضع بعضاً منها في العواصم والمدن الرئيسية التي تحمل معنى تاريخي وذلك لتذكير الناس بأمجاد اسلافهم وتاريخهم, كما تشير القيادة السياسية في احاديثها دوماً بالرموز والبطولات والحكمة التي يتضمنها تاريخ الامة لاستنهاض العزائم والتغلب على مشاعر الاحباط التي تولد في الازمات, فضلاً عن كذلك ان من القدرات الرمزية هو ان لكل دولة علم واعياد وطنية يحتفل بها على المستويين الرسمي والشعبي[[129]](#footnote-129). فمثلاً تستخدم الكثير من الدول العربية الرموز الدينية في تسمية الجيوش والمدن والمناطق, فقد تم استخدام اسم الامام (موسى الكاظم) لأول فوج تم تأسيسه في الجيش العراقي عام 1921 وعد هذا الفوج نواة الجيش العراقي واصبح 6 كانون الثاني عيداً للجيش العراقي, وهذا ماسوف نتناوله في فصول لاحقة. اما بالنسبة للعلم العراقي تمثل الوانه الثلاث الوان الرايات العربية التي استخدمت في التاريخ العربي منذ فجر الاسلام حتى الوقت الحاضر, ويتم رفع هذا العلم في المناسبات الوطنية ومؤسسات الدولة كافة, ويرفع العلم وفق المراسم العسكرية الى في حالات استثنائية[[130]](#footnote-130).

لقد تعرض العراق لهجمة ارهابية من قبل تنظيم داعش الارهابي في 10/ حزيران 2015 وعلى اثرها سيطر التنظيم مدن عدة منها الموصل وتلتها بعد ايام مدينة تكريت وبدأت سلسلة من التهجير والقتل للأقليات في هذه المدينة, وبدأوا بالتوسع والسيطرة على مدن اخرى في الأنبار غرب العراق[[131]](#footnote-131), لذا عمل العراق على تجنيد كافة قدراته في سبيل تحقيق الانتصار وانهاء هذا التظيم الارهابي, وبالفعل تم أنهاء سيطرة داعش على كل المناطق التي كان يسيطر عليها من قبل قواتنا المسلحة الباسلة وبمساندة الحشد الشعبي والعشائر والجهود الإقليمية والدولية, ولكنه حقق الانتصار النهائي يوم ( 9/12/2017) والذي اصبح يوماً عظيماً في تاريخ العراق المعاصر[[132]](#footnote-132).

**المطلب الثالث : القدرات الاستجابية والرمزية.**

**الفرع الاول: القدرات الاستجابية (Responsive Capabilities).**

وتعني قدرة المؤسسات الدستورية للنظام السياسي على الاستجابة والتكيف مع جميع الازمات والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه النظام السياسي, اذ تعمل على تجميع كافة قدراتها من اجل الاستجابة السريعة للمطالب وحلها والتقليل من مخاطرها المستقبلية[[133]](#footnote-133), لذا تقوم مؤسسات الدولة في حال مواجتها لأزمة ما بالتخطيط لإدارة تلك الأزمة, ويعرف الباحثين التخطيط لإدارة الأزمات بأِنه ((عملية منظمة ومستمرة تخضع لضوابط مقننة مبكراً قبل حدوث الأزمة, اذ تستهدف عملية التخطيط المساهمة الفعالة في منع الأزمة المحتملة, والتحضير للرَدَ عليها, في حال حدوثها ثم العودة للوضع الطبيعي بعد انتهائها)), كما وترتبط عملية التخطيط بشكل وثيق بالسياسة العامة المتبعة لأنها لاتتم إلا في ظل محدداتها وتوجيهاتها, وتشكل عملية التخطيط الركيزة الاساسية لأدارة الازمات المحتملة والمثارة[[134]](#footnote-134), وهنالك عدة ازمات تمر بها الحكومات منها اقتصادية واجتماعية و سياسية و امنية و صحية وبيئية و دولية واقليمية, فمثلاً في عامي 2008 و 2009 عصفت بالعالم ازمة اقتصادية وتسببت في انهيار أسواق الأسهم العالمية وإفلاس اكثر من 200 بنك ومصرف حول العالم منها 132 بنك ومصرف في الولايات المتحدة الأمريكية و التي تعد أغنى وأضخم اقتصاد في العالم, كما أدت هذه الأزمة إلى انخفاض العمالة وحدوث ظاهرة التضخم وارتفاع معدل نمو الصادرات وارتفاع في اسعار الفائدة وانتشار البطالة والمشاكل المجتمعية وتفاقم أزمة النقد الدولي وارتفاع سعر الذهب, وتجاوز سعر برميل النفط ال 80 دولار للبرميل الواحد, وبالتالي نتجت ازمة في الطاقة العالمية نتيجة لذلك, فضلاً عن أزمة الغذاء وهو مادفع صناع القرار في العديد من الدول إلى تغيير سياساتهم الاقتصادية لحماية اقتصادهم من أسوأ أزمة اقتصادية مر بها العالم بعد الحرب العالمية الثانية[[135]](#footnote-135).

اما الازمات السياسية فقد تعبر عن حالة أو مشكلة داخلية أو خارجية تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي لإيجاد قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله, ويتطلب مدى قدرة النظام السياسي على التكيَف معها, ومن اهم الازمات السياسية هي ازمة الشرعية والتداول السلمي على السلطة التي تتميز بها معظم البلدان العربية, فقد عملت الاحزاب في هذه البلدان على احتكار السلطة وزعزعة الاستقرار في البلد, وهذا ما عرفته الأحزاب السياسية الجزائرية على سبيل المثال فقد نشب أزمة مابين حزب النهضة وحركة الإصلاح وجبهة التحرير الوطني سنة 2003, وحركة مجتمع السلم (حمس) سنة 2008 مما جعل من المسؤولين في مؤسسات الدولة وقادة الاحزاب الى حل هذه الازمة[[136]](#footnote-136).

اما بالنسبة للأزمات الاجتماعية فقد تنشأ لأسباب طبيعية او صناعية أو بشرية, ولكن تأثير الأزمة هو متعلق باالإنسان نفسه, ولذلك لايكمن وصف الأزمة إلا عندما تؤثر تلك الأزمة في الإنسان بصورة مباشرة او غير مباشرة فرداً او مجتمعاً أو دولة, ومن الممكن ان تكون الازمة ناتجة عن حدث طبيعي ولكن نطاق تلك الأزمة يكون لهُ ابعاد اجتماعية, فمثلاً ضرب زلزال دولة هايتي عام 2011 أدى الى قتل اكثر من مائتي ألف, وشرد نصف مليون نسمة, ومورس فيه اغتصاب وفساد وقتل, لذا كانت لتلك الأزمة اثار اجتماعية ودولية فهي من جهة تسببت في اقتتال داخلي,فضلاً عن دخول الدولة في العديد من الأزمات المتتالية للدولة[[137]](#footnote-137).

إما للازمات الامنية تتمثل بتعرض البلاد الى تهديد امني كالارهاب او الجريمة المنظمة او الاعتداء دولة ما عليها, ومثال على ذلك فقد عمدت الحكومة المصرية على الاهتمام بوزراة الدفاع المصرية بعد احداث ثورة 25 كانون الثاني 2011, ونتيجة تصاعد الاعمال الارهابية في سيناء[[138]](#footnote-138), لذا قامت مؤسسات النظام السياسي بتشريع القوانين وتوفير تخصيصات مالية كبيرة لمواجهة الارهاب وحماية الحدود, فقد خصص في موازنة عام 2017 مبلغ (51,569,210,000) جنيه مصري اي بنسبة 3,46% من اجمالي مبلغ الموازنة العامة البالغة (1,489,095,107,000) جنيه مصري[[139]](#footnote-139).

**الفرع الثاني: القدرات الدولية (International Capabilities).**

وهي قدرة النظام السياسي على تجميع كافة القدرات ( التنظيمية والاستخراجية والتوزيعية والاستجابية والرمزية) وتوظيفها على المستوى الخارجي في سياستها الخارجية[[140]](#footnote-140). فمثلاً تؤدي القدرات الاقتصادية دوراً مهماً في عالمنا المعاصر لما لهذه القوة من عوامل مؤثرة في السياسات الدولية, وتستخدم هذه القدرة في انشطة متعددة كالتصدير والاستيراد والسلع والخدمات والتسلح, ومنح المساعدات الاقتصادية, وتبادل الثروة والمعاملات المالية وأدوات الحماية التجارية , والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية والتجارية, ووضع الافضليات التجارية لدولة ما دون الاخرى, والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الخارج, والمعاهدات والمفاضاوت الخاصة بالتعاملات الاقتصادية, والتعاون الاقتصادي على المستوى الاقليمي والدولي, وقد اضحى الاقتصاد محور عملي ض8ات التفاعل بين الدول اذ لاتؤثر على رفاهية الشعوب فحسب وإنما على أمن الدول ايضاً[[141]](#footnote-141), فمثلا عمدت الولايات المتحدة الامريكية على تشويه سمعة الصين في افريقيا لكون الصين تنمي في سياساتها في افريقيا, فقد منحت الصين من عام 2007 وحتى 2016 حوالي (6,4) مليار دولار للدول الافريقية, لذا قامت واشنطن باستخدام الرشاوي وعقد اتفاقيات سرية مع الدول الافريقية لجعل تلك الدول اسيرة لها وتعمل تحت مظلتها[[142]](#footnote-142).

أما بالنسبة للقدرات الدبلوماسية فقد تعمد الدول على شرح السياسات المتبعة وتوضيح المواقف إزاء قضية ما, لتعزز العدالة والسلام والامن الاجتماعي كأن توقع الدولة على المعاهدات والاتفاقيات التي تتعلق بالشفافية وحقوق الانسان وحل النزاعات بالطرق الدبلوماسية ومنع انتاج اسلحة الدمار الشامل وغيرها من السياسات والمواقف الدولية التي لا تكلف احداً مالاً ولاتعطي لآخر أية منفعة مباشرة, وانما تشعرهم جميعاً بأنهم مواطنوا هذا البلد الذي يمتلك حضارة عريقة وينشد الامن والسلام الاجتماعي لجميع الافراد, لذلك فقد اصبح للدبلوماسية اطاراً واسع النطاق للانشطة التي تتم بين الحكومات والمؤسسات والممثلين في المؤتمرات والمنظمات عبر السفارات والقنصليات والمفوضيات التي لاتضم دبلوماسيين فقط, وإنما ملحقيين تجاريين وعسكريين وعناصر استخبارتية, يعملون في اطار ادوات القوى الأخرى[[143]](#footnote-143).

اما القدرات العسكرية والاستخبارتية فقد تعمد الدول على جعل قدراتها العسكرية اكبر واضخم من اجل حمايتها من الخطر الخارجي, ففي حال فشل القوة الاقتصادية لدولة ما فأن ذلك قد يؤدي الى الفقر, بينما في حال فشل القوة العسكرية فهذا يعني انهيار الدولة, وتشمل القوة العسكرية لأي دولة بصفة رئيسة قواتها المسلحة بتشكيلاتها البرية والجوية والبحرية وتسليحها وكفائتها القتالية ومواقع انتشارها, فضلاً عن الى العلاقات الدفاعية التي تربط الدولة بالدول الاخرى, بما تشمله من تعاون أو تحالف عسكري, كذلك الصناعات الحربي وامكانية تطوريها في المستقبل, كما تشكل هذه القوة في الوقت ذاته مورد قوة يمكن ان يدعم أسس اقتصاد الدولة ودفاعها على مستويات أخرى[[144]](#footnote-144), فمثلا قامت روسيا بعقد صفقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع دول شرق اوسطية من جل تثبيت نفوذها وتقويض قوة ونفوذ الولايات المتحدة الامريكية ولعب الدور مهم في الساحة الدولية, لذا تقدم روسيا الاتحادية دعماً لحكومة (بشار الاسد) الدعم الجوي وتدريب القوات المسلحة السورية ونشر قواعدها البحرية والجوية في اللاذقية وطرطوس من اجل حماية مصالحها في الشرق الاوسط, اما في مصر فقد عمدت روسيا لأستمالة الاولى الى جنبها بعد وقف المساعدة العسكرية الأمريكية بعد الإطاحة بالرئيس (محمد مرسي) من خلال عقد صفقة للأسلحة بقيمة 3,5 مليار دولار ومشاركة جنود مظليون روس ومصريون في تمرين عسكري مشترك في شهر تشرين الاول 2016 في مصر[[145]](#footnote-145). اما بالنسبة للقوة الاستخبارتية تعني عمليات جمع المعلومات الخاصة بقدرات الأطراف الأخرى ونواياها وخططها وتحركاتها ذات العلاقة بمصالح الدولة, على غرار ماتقوم به عادة أجهزة الاستخبارات ووسائل التنصت وزرع الجواسيس والاستطلاع, وفي الواقع تعمد الدول الى نشاطات سرية دون الاعتماد على النشاطات التقليدية, ومن هذه النشاطات السرية الاغتيالات وتهريب الاسلحة او الأموال ودعم نشاطات او جماعات او أشخاص ارهابية في دول اخرى, وعقد صفقات امنية وسياسية, وقد اتسع نطاق هذه الاجهزة في السنوات الاخيرة ليتطرق إلى مجالات عمل جديدة كالاقتصاد والتكنولوجيا ومن امثلة هذه الاجهزة تلك التي تعمل لصالح اللوبي الصهيوني و (اسرائيل)[[146]](#footnote-146).

وفي الختام لابد من تبيان حقيقة اساسية هي ان النظام السياسي لايستطيع البرهنة على قدراته وإبراز خصائصه دون وجود محيط مستقر يتفاعل داخله, يؤثر فيه ويتأثر به, وهذا مايمكن عده حصيلة من المؤثرات والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ومن ثم فان النظام السياسي ليس بمعزل عن البيئة الداخلية والخارجية.

1. Thomas R. Dye, Understanding Public-Policy,7ed,Newjersey, Prentice Hall, En-glewood Cliffs, 1992, p.203 [↑](#footnote-ref-1)
2. د. ثامر كامل محمد, النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة, دار مجدلاوي للنشر والتوزيع, عمان ,2004, ص28. [↑](#footnote-ref-2)
3. جيمس أندرسون, صنع السياسات العامة, ترجمة :عامر الكبيسي, دار المسيرة للنشر والتوزيع ,1999, ص ص14-15. [↑](#footnote-ref-3)
4. فهمي خليفة الفهداوي, السياسة العامة – منظور كلي في البنية والتحليل - , دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان, 2001, ص35. [↑](#footnote-ref-4)
5. David Easton: An Approach to The Analysis of Political System ,1977 ,P94 [↑](#footnote-ref-5)
6. يُنظر إلى: غابريل آلموند وجي بنجهام باول الإبن: السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر - نظرة عالمية -,ترجمة : هشام عبد الله, عمان, الدار الاهلية للنشر والتوزيع ,1998, ص188. [↑](#footnote-ref-6)
7. المصدر نفسه [↑](#footnote-ref-7)
8. د. طه حميد العنبكي, النظم السياسية والدستورية المعاصرة - أُسسها ومكوناتها ومعايير تصنيفها - , مكتب الغفران للطباعة, بغداد, ط3 ,2016, ص 12. [↑](#footnote-ref-8)
9. صدام عبد الستار رشيد, الادارة والسياسة العامة ((دراسة نظرية)), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم السياسية ,جامعة النهرين, 2009, ص63. [↑](#footnote-ref-9)
10. المصدر نفسه. [↑](#footnote-ref-10)
11. -The Encyclopedia Britannica, London : The Encyclopedia Britannica Company,Ltd., Vol 21 , p.453. [↑](#footnote-ref-11)
12. -The Encyclopedia Americana, Vol 25, New York: Americana Corporation, p.272 . [↑](#footnote-ref-12)
13. صدام عبد الستار رشيد, مصدر سبق ذكره, ص36. [↑](#footnote-ref-13)
14. نقلاً عن مها الحديثي , العلاقة بين السياسة العامة و الإدارة العامة , في دول العالم الثالث, مجلة قضايا سياسية , بغداد , جامعة النهرين , 1999,ع1, ص139. [↑](#footnote-ref-14)
15. المصدر نفسه. [↑](#footnote-ref-15)
16. ينظر الى: جمال على زهران, الاطار النظري لصنع القرار:رؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر,جامعة قناة السويس,القاهرة, ب ت : نقلا عن James Robinson and Richard Snyder,Decision Making in International Politics.in: Herbert Kelma(ed),International,(Holt)<Rinehart and Winston.New York,1966,p.437(elmanالسويس, القاهرة, بت : نقلا عن راتيجية لصنع القرار التنموي في مصر,جامعة 1994, ص496يها))موعة من البدائل المتاحة, وجميع القرا [↑](#footnote-ref-16)
17. محمد محمود ربيع واسماعيل صبري مقلد, موسوعة العلوم السياسية, جامعة الكويت, الكويت, 1994, ص496 [↑](#footnote-ref-17)
18. جمال علي زهران, مصدر سبق ذكره, نقلاً عن: 437,James Robinson and Richard Snyder [↑](#footnote-ref-18)
19. جلال معوض, علاقة القيادة بالانمائية: دراسة في المنطقة العربية, اطروحة دكتوراه, كلية العلوم السياسية, جامعة القاهرة, 1985, ص10 [↑](#footnote-ref-19)
20. ينظر الى: د.محمد علي العويني, اصول العلوم السياسية, عالم الكتب, القاهرة, 1981,ص19 [↑](#footnote-ref-20)
21. للمزيد ينظر الى:عادل ثابت, النظرية السياسية الحديثة: دراسة النماذج والنظريات التي قدمت وتفسير عالم السياسية,القاهرة, مكتبة خوارزم, ,2002, ص ص244-246 [↑](#footnote-ref-21)
22. د. عبد العزيز صالح: مبادئ الإدارة العامة ,عمان, دار أميرة للنشر والتوزيع , 2009, ص ص234-235. وللمزيد يُنظر إلى: د. فهمي خليل الفهداوي: فلسفة إتخاذ القرارات في السياسات العامة – دراسة تحليلية في المضمون والسلوك- , مجلة النهضة, العدد(17) , مصر,2003, ص ص48-60 . [↑](#footnote-ref-22)
23. سمية غالب زنجيل الموسوي, مقومات رسم السياسة العامة في تركيا, رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, 2007,ص15 [↑](#footnote-ref-23)
24. د.عامر الكبيسي ,المداخل المنهجية المعاصرة لدراسة السياسة العامة مالها وماعليها, المجلة العراقية للعلوم الإدراية, كلية الادارة والإقتصاد, جامعة بابل, 2001, ص4. [↑](#footnote-ref-24)
25. د. نبيـل محمـد سليـم ، السياسة العامـة ، السياسـة العامـة ، نـدوة العولمـة والسياسات العامـة نشرة دورية يُصدرها قسم السياسة العامة في كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين العـــدد الأول ، لسنـــة 2002 [↑](#footnote-ref-25)
26. المصدر نفسه [↑](#footnote-ref-26)
27. صدام عبد الستار رشيد, مصدر سبق ذكره,ص72 [↑](#footnote-ref-27)
28. Thomas R.Dye ,op cit ,p p4-5 . [↑](#footnote-ref-28)
29. -Sapru R.k., public policy :art and craftt of policy analysis,(New Delhi : Asoke K.Ghosh,Phl Learning private limited ,2010),p39 [↑](#footnote-ref-29)
30. خيري عبد القوي, دراسة السياسة العامة, منشورات ذات السلال, الكويت, 1989, ص287 [↑](#footnote-ref-30)
31. د. عامر الكبيسي,د. عباس حسين جواد، المداخل المنهجية العاصرة لدراسة السياسة العامة ما لها وما عليها, مصدر سبق ذكره, ص5. انظركذلك:- جيمس اندرسون ، صنع السياسات العامة, مصدر سبق ذكره, ص21-22 . [↑](#footnote-ref-31)
32. Thomas R.Dye ,op cit ,p-p4-3 [↑](#footnote-ref-32)
33. -Sapru R.K, op cit , p 39 [↑](#footnote-ref-33)
34. د.خيري عبد القوي, مصدر سبق ذكره, ص287. [↑](#footnote-ref-34)
35. د.فهمي خليفة, مصدر سبق ذكره, ص46. [↑](#footnote-ref-35)
36. د. أحمد مصطفي الحسين, مصدر سبق ذكره, ص ص21-22. [↑](#footnote-ref-36)
37. للمزيد ينظر الى: Jachson, ThePolotical Economy of Bu-reauracy, OX ford Heritage Publishers, 1983, p. 143 , وكذلك: احمد المصطفى الحسين, مصدر سبق ذكره, ص13. [↑](#footnote-ref-37)
38. للمزيد ينظر الى: د. حسن أبشر الطيب, الدولة العصرية - دولة المؤسسات-, الدار الثقافية للنشر, القاهرة,2000, ص35. [↑](#footnote-ref-38)
39. علي عبود شاهين, مصدر سبق ذكره, ص57. [↑](#footnote-ref-39)
40. مها يحيى محمد أحمد, تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية, مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية, الجامعة الاسكندرية, العدد الأول, المجلد الخامس والخمسون, 2018, ص13. [↑](#footnote-ref-40)
41. Helen Ingram and Steven Smith, Public Policy for Democracy, Printed and Published in The Democratic Institution ,New York ,1993, P12. [↑](#footnote-ref-41)
42. مها يحيى محمد أحمد, مصدر سبق ذكره, ص ص13-14. وكذلك: د. أحمد مصطفى الحسين, مصدر سبق ذكره ,ص24. [↑](#footnote-ref-42)
43. للمزيد ينظر الى:سلوى شعراوي جمعة, صنع السياسات البيئية في مصر, مركز البحوث الاجتماعية, القاهرة, 1997,ص ص110-111, وكذلك: علي عبود شاهين, مصدر سبق ذكره, ص ص57-58. [↑](#footnote-ref-43)
44. ينظر الى: كمال المنوفي, مصدر سبق ذكره, ص259. [↑](#footnote-ref-44)
45. انظر الى: السيد ياسين, السياسة العامة - القضايا النظرية والمنهجية - , في د. علي الدين هلال(محرراً) وآخرون: تحليل السياسات العامة, مصر, مكتبة النهضة المصرية , 1988, ص19. [↑](#footnote-ref-45)
46. كمال المنوفي, مصدر سبق ذكره,ص259. [↑](#footnote-ref-46)
47. فهمي خليفة الفهداوي, مصدر سبق ذكره, ص114. [↑](#footnote-ref-47)
48. احمد مصطفى الحسين, مصدر سبق ذكره, ص36. [↑](#footnote-ref-48)
49. كمال المنوفي, مصدر سبق ذكره, ص259. [↑](#footnote-ref-49)
50. للمزيد ينظر الى: ثامر كامل الخزرجي, النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة- دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة-,دار مجدلالوي للنشر والتوزيع,, عمان- الاردن,2004, ص ص163-164, وكذلك: Yehezkel Doro: Public Policy Making, Reexamined, Company Publishing Chandler,1986,USA, P20 [↑](#footnote-ref-50)
51. د. كمال المنوفي: السياسة العامة وأداء النظام السياسي ,في د. علي الدين هلال (محررا) وآخرون: تحليل السياسات العامة ,مصدر سبق ذكره ,ص21. [↑](#footnote-ref-51)
52. د. أسامة ثابت الآلوسي, صنع القرار في السياسة الخارجية الاميركية, مجلة دراسات أستراتيجية, العدد(18) ,2001,ص14. [↑](#footnote-ref-52)
53. المصدر نفسه [↑](#footnote-ref-53)
54. للمزيد ينظر الى: نور الأسعد, الاحزاب السياسية والسياسة العامة والديمقراطية التشاركية, المعهد الديمقراطي الوطني للنشر, لبنان, 2012, ص ص7-15 [↑](#footnote-ref-54)
55. [↑](#footnote-ref-55)
56. المصدر نفسه, ص14. [↑](#footnote-ref-56)
57. \* اجندة الحكومة:يعرفها"Gohn-Kingdon": "قائمة تتضمن الموضوعات والمشكلات الموجودة امام موظفي الدولة وتقوم المؤسسات الغير رسمية بمشاركة الموظفين الرسميين فيها. او اعطائها قدرا من الاهتمام والعناية خلال اية فترة من الوقت", نقلا عن ابتسام قرقاح, مصدر سبق ذكره, ص35. [↑](#footnote-ref-57)
58. عامر الكبيسي ,مصدر سبق ذكره, ص82. [↑](#footnote-ref-58)
59. [↑](#footnote-ref-59)
60. مهدي زغرات ,دور الفواعل غير الرسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر, رسالة ماجستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة محمد خيضر-بسكرة,2014,ص31. [↑](#footnote-ref-60)
61. للمزيد ينظر الى: بول فندلي, من يجرؤ على الكلام – الشعب والمؤسسات في مواجهة اللوبي الاسرائيلي -, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, بيروت, ص ص207-230. [↑](#footnote-ref-61)
62. للمزيد ينظر الى: علي عبود, دور الرأي العام في صنع السياسة العامة: دراسة مقارنة (الولايات المتحدة الامريكية- بريطانيا- تركيا- الهند), رسالة ماجستير( غير منشورة), كلية العلوم السياسية, الجامعة المستنصرية, 2018 ص114. [↑](#footnote-ref-62)
63. طارق حمادة - السياسة العامة والتنمية في الدول العربية، المجلة العربية للادارة، المجلد السادس عدد 2 - المنظمة العربية للعلوم الادارية، عمان، 1982 ص83. [↑](#footnote-ref-63)
64. للمزيد ينظر الى: د.لسيد عبد المطلب ياسين, الاقترابات والأدوات الكمية والكيفية في تحليل السياسة العامة, في د. علي الدين هلال وآخرون, تحليل السياسات العامة, مصدر سابق ,ص175-176.وكذلك: محمد قاسم القربوني, رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة, مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع, عمان ,2006, ص ص216-217 [↑](#footnote-ref-64)
65. للمزيد انظر:صالح بالحاج, تحليل السياسات العامة الجزء الاول الديناميكيات والمعارف الاساسية,ص76, كذالك عبد المؤمن حمودي, مصدر سبق ذكره,ص104 [↑](#footnote-ref-65)
66. للمزيد انظر: ابتسام قرقاح , مصدر سبق ذكره,ص ص37-38, وكذالك محمد قاسم القريوتي , مصدر سبق ذكره, ص ص255-260, وانظر كذالك: د. أحمد مصطفى الحسين: تحليل السياسات العامة ,مصدر سابق ,ص258. [↑](#footnote-ref-66)
67. حسيني محمد العيد, السياسات العامة الصحية في الجزائر دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث (1990-2012), رسالة ماجستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة قاصدي مرباح – ورقلة, 2013, ص ص25-26 [↑](#footnote-ref-67)
68. د. حسين الدوري - د. عاصم الاعرجي، مبادئ الادارة العامة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر - بغداد 1978 ص164. [↑](#footnote-ref-68)
69. للمزيد ينظر الى: اسماء عباس حرج الغريري, انماط القيادة واثرها في صنع السياسة العامة, رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين,2005, ص120, وكذالك :محمد قاسم القريوني, مصدر سبق ذكره, ص258 [↑](#footnote-ref-69)
70. احمد رشيد، ادارة التنمية - تجارب عربية - القاهرة، بلا دار نشر، 1992 ص31. [↑](#footnote-ref-70)
71. للمزيد ينظر الى: احمد مصطفى الحسين, مدخل الى تحليل السياسات العامة, عمان, المركز العلمي للدراسات السياسية, 2002, ص236. [↑](#footnote-ref-71)
72. احمد مصطفى الحسين, مصدر سبق ذكره, ص236. [↑](#footnote-ref-72)
73. حسيني محمد العيد, مصدر سبق ذكره, ص 27. [↑](#footnote-ref-73)
74. ايهاب صبيح محمد زويق, الادارة – الاسس والوظائف, القاهرة, دار الكتب, العلمية للطباعة, 2001, ص21. [↑](#footnote-ref-74)
75. ديفيد اوكمانيك, وآندرو. هوين, واخرون, العجز الامني الامريكي ( التصدي لانعدام التوازن بين الاستراتيجيات والموارد في عالم مضطرب), مؤسسة RAND للنشر والتوزيع, كاليفورنيا - الولايات المتحدة الامريكية, 2015, ص ص25-28. [↑](#footnote-ref-75)
76. Kaufman, Jerome, A public planning perspective on strategy planning, Journal of the American planning Association, p23. [↑](#footnote-ref-76)
77. كتاب دكتور طه [↑](#footnote-ref-77)
78. عامر خضير الكبيسي, السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات, القاهرة, المنظمة العربية للتنمية الإدارية, 2008, ص29 [↑](#footnote-ref-78)
79. Bernard Perret ,L’évaluation des politiques publiques, Paris : La découverte , 2008, p 3. [↑](#footnote-ref-79)
80. المصدر نفسه [↑](#footnote-ref-80)
81. السيد ياسين: السياسة العامة - القضايا النظرية والمنهجية - , في د. علي الدين هلال(محرراً) وآخرون: تحليل السياسات العامة - , مصدر سابق, ص 3. [↑](#footnote-ref-81)
82. خيري عبد القوي, مصدر سبق ذكره, ص230 . [↑](#footnote-ref-82)
83. سمية غالب زنجيل الموسوي, مقومات رسم السياسة العامة في تركيا, رسالة ماجستير( غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, 2007, ص81. [↑](#footnote-ref-83)
84. للمزيد ينظر الى: احمد مصطفى الحسين, مصدر سبق ذكره, ص237, وكذلك :وصال نجيب العزاوي, مصدر سبق ذكره, ص48. [↑](#footnote-ref-84)
85. هبة احمد نصار, " تقييم السياسة العامة: قضايا للمناقشة" في تحليل السياسة العامة: قضايا نظرية ومنهجية: علي هلال الدين(محررا) واخرون:, مركز البحوث والدرسات السياسية, القاهرة , مصدر سبق ذكره,ص188 [↑](#footnote-ref-85)
86. علي عبود, مصدر سبق ذكره, ص66. [↑](#footnote-ref-86)
87. للمزيد ينظر الى: أماني قنديل, معايير التقويم في علم السياسة ,في مجموعة باحثين: تقويم السياسات العامة, مركز البحوث والدراسات السياسية, جامعة القاهرة ,1989, ص103 . [↑](#footnote-ref-87)
88. للمزيد ينظر الى: وصال العزاوي، دراسة في السياسة العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص124. وكذلك: علي عبود: مصدر سبق ذكره, ص67. [↑](#footnote-ref-88)
89. للمزيد يتظر الى: علي عبود شاهين, مصدر سبق ذكره, ص67, وكذلك: إبراهيم بدوي, إتخاذ القرارات ومراجعة المعلومات, مجلة الإدارة العامة, العدد(43) معهد الإدارة العامة –الرياض ,1982 ,ص129. [↑](#footnote-ref-89)
90. للمزيد ينظر الى: خيري عبد القوي, مصدر سبق ذكره, ص ص251-252, وكذلك: فهمي خليفة الفهداوي: مصدر سبق ذكره, ص ص215-216. [↑](#footnote-ref-90)
91. \* تعد الامكانية مجموع الموارد المادية والبشرية المتاحة للبلد ، أما القدرة فهي التأثير والتوظيف العام لتلك لموارد والامكانات, وقدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفا لبناء القدرات كما يلي: ((مسار يطور من خلاله الافراد والجماعات والمؤسسات والمجتمع قدراتهم على ممارسة الوظائف وحل المشكلات وتحديد الاهداف وتحقيقها, , اما برنامج الامم المتحدة الانمائي يعرفها بأنها: (( قدرة الافراد او المنظمات او الوحدات التنظيمية على اداء المهام بفعالية وكفاءة واستدامة)), للمزيد ينظر الى: مهند علي عمران ، اثر القوة والقدرة وحرية العمل في الإستراتيجية الشاملة للدولة– دراسة حالة – جمهورية ألمانيا الاتحادية ، رسالة ماجستير (غير منشورة )، كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين ، 2003 ، ص 16. وكذلك: محمد مرعي مرعي, اشكالية ادراة المسارات المتعددة لسد الفجوة بناء القدرات بين البيئة المتغيرة وتقييم الادراءء وتحديد الاحتياجات التدريبة, مؤتمر بناء القدرات العاملين في القطاع العام :بن الحاضر والمتجدد, لبنان-بيروت-,الذي اقيم بتاريخ 17/11/2011 , ص3, و كذلك: UNDP:strategic plan, 2008-2011,acceleration global progress on human development, New York,2007,p3 [↑](#footnote-ref-91)
92. [↑](#footnote-ref-92)
93. ضميري عزيزة, الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر, رسالة ماجستير, كلية الحقوق, جامعة الحاج لخضر- باتنة,2007-2008, ص17. [↑](#footnote-ref-93)
94. للمزيد ينظر الى: فهمي خليفة الفهداوي, مصدر سبق ذكره, ص75,وكذالك غابريل الموند وجي بنجهام باول الإبن, مصدر سبق ذكره, ص197 [↑](#footnote-ref-94)
95. للمزيد انظر الى: كمال المنوفي, مصدر سبق ذكره, ص309 [↑](#footnote-ref-95)
96. المادة (14) و (41) من دستور جمهورية العراق لعام 2005, الوقائع العراقية, العدد (4012) في 28/ كانون الاول 2005 [↑](#footnote-ref-96)
97. للمزيد ينظر الى: عبد الباقي البكري, زهير البشير, المدخل لدراسة القانون,ط1, القاهرة, شركة العاتك لصناعة الكتب, ص259. [↑](#footnote-ref-97)
98. المادة (5) و (20) من دستور جمهورية العراق لعام 2005, مصدر سبق ذكره, وللمزيد من الحقوق السياسية انظر الى كل من الموا الاتية ( 6 و 14 و 39 ). [↑](#footnote-ref-98)
99. المادة (3) من دستور جمهورية العراق لعام 2005, مصدر سبق ذكره. [↑](#footnote-ref-99)
100. قانون مكافحة الارهاب رقم (13) لسنة 2005 النافذ, الوقائع العراقية, العدد (4009) , 9/11/2005 [↑](#footnote-ref-100)
101. محمد زاهي بشير المغربي, السياسة المقارنة: اطار نظري, منشورات جامعة قاربونس, بنغازي, 1996, ص285 [↑](#footnote-ref-101)
102. هشام صفوت العمري , اقتصاديات المالية العامة والسياسات المالية , بغداد المكتبة الوطنية , ص80. [↑](#footnote-ref-102)
103. حميد بوزيدة, جباية المؤسسات, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2005, ص ص21-22 [↑](#footnote-ref-103)
104. للمزيد ينظر الى: عبد الستار حمد أنجاد, تقييم النظام الضريبي العراقي (بين الواقع والطموح) ضريبة الدخل أنموذجاً, مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, جامعة كركوك, المجلد (3), العدد (10), 2014, ص127. [↑](#footnote-ref-104)
105. جمهورية العراق, وزارة التخطيط – مركز المركزي للإحصاء, التقديرات الاولية للناتج المحلي الإجمالي للفصول الثلاث لسنة 2019, كانون الاول/ 2019, ص3 [↑](#footnote-ref-105)
106. [↑](#footnote-ref-106)
107. زولتان باراني, القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي, سياسات عربية, العدد (24), الدوحة, المركز العربي للأبحاث وراسة السياسات, 2017, ص87. [↑](#footnote-ref-107)
108. للمزيد ينظر الى: تيموثي آر هيث و كريستين غانيس واخرون, إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي, كاليفورنيا, مؤسسة RAND للنشر والطبع, 2016, ص ص9-11. وكذلك: رصد عسكري: تعرف على قدرات ثالث اقوى جيش في العالم, بحث منشور على موقع عربي, تم نشره بتاريخ 29/11/2017, على الموقع الالكتروني: <https://sptnkne.ws/gdQ2> [↑](#footnote-ref-108)
109. طارق القزي, القوة الصلبة التركية الرؤي والتطبيقات, المركز الديمقراطي العربي, تم نشره في 15/ سبتمبر 2018, على الموقع الالكتروني: <https://democraticac.de> [↑](#footnote-ref-109)
110. موسى علاية, المساعدات الخارجية بين الاهداف الإستراتيجية, والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة, سياسات عربية, العدد (14), هولندا, 2015, ص ص76-78. [↑](#footnote-ref-110)
111. المصدر نفسه, ص ص 88-90. [↑](#footnote-ref-111)
112. للمزيد ينظر الى: مدحت أبو النصر, ممارسة تنظيم المجتمع في إحدى الجمعيات الأهلية, المؤتمر العلمي الثالث عشر, كلية الخدمة الاجتماعية, جامعة حلوان, 2000, ص 98. [↑](#footnote-ref-112)
113. انظر الى: جابريل ايه الموند, مصدر سبق ذكره,ص191, وكذالك د.كمال المنوفي, مصدر سبق ذكره,ص300, وكذالك فهمي خليفة الفهداوي, مصدر سبق ذكره, ص74. [↑](#footnote-ref-113)
114. ما ورد في خطبة الجمعة لممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في (14 شعبان 1435هـ) الموافق (13/6/2014م)، **الموقع الرسمي لمكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني،** 13 يونيو/حزيران 2014 <https://goo.gl/6w92GO> . [↑](#footnote-ref-114)
115. هشام عبدالله, مترجما, السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر, الدار الاهلية , عمان, 1997, ص192. [↑](#footnote-ref-115)
116. جيمس اندرسون, مصدر سبق ذكره, ص ص162-163. [↑](#footnote-ref-116)
117. المصدر نفسه, ص305. [↑](#footnote-ref-117)
118. رياض عزيز هادي , المشكلات السياسيه في العالم الثالث, مطبعة التعليم العالي، الموصل، ط2، 1989 ص .73 [↑](#footnote-ref-118)
119. ماتياس بيشوف, د. إريك شاوسفيسترة, واخرون, حقائق عن المانيا, فرانكفورت, فاتست كوميونيكيشن المحدودة المسؤولية, 2018, ص94 . [↑](#footnote-ref-119)
120. غابريل الموند, مصدر سبق كره, ص196. [↑](#footnote-ref-120)
121. Tatyana P. Soubbotina, Beyond Economic Growth, the World Bank, Washington, second edition, 2004, p.55. [↑](#footnote-ref-121)
122. حكومة الامارات العربية المتحدة, الرعاية الصحية ورؤية الامارات 2021, على الموقع الالكتروني: <https://www.government.ae/ar-ae/information-and-services/health-and-fitness/vision-2021> [↑](#footnote-ref-122)
123. عثمان محمد غنيم , ماجدة أحمد ابوزنط, التنمية المستدامة – فلسفتها واساليب تخطيطها وأدوات قياسها- , دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2007, ص ص29. [↑](#footnote-ref-123)
124. انظر الى: ennifer A Eliott,An introduction to sustainable development,Routledge, New York, 2006, p: 13. [↑](#footnote-ref-124)
125. أحمد إبريهي علي, اقتصاد السكن وسياسات الإسكان وأبعادها الكلية, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية, جامعة الكوفة, السنة الحادية عشر, المجلد الحادي عشر, عددد خاص بمؤتمر الإسكان, 2015, ص6و20. [↑](#footnote-ref-125)
126. كمال المنوفي, مصدر سبق ذكره, ص304 [↑](#footnote-ref-126)
127. للمزيد ينظر الى: سام بيرلو فريمان, الشركات المئة الكبرى المنتجة للأسلحة في التسلح ونزع السلاح والامن الدولي, ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية, لبنان, مركز الوحدة العربية, 2008, ص ص143-144. [↑](#footnote-ref-127)
128. ينظر الى: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي, معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي , تم نشره في 29/ ابريل 2019, على المرقع الالكتروني: [www.sipri.org](https://translate.googleusercontent.com/translate_c?depth=1&hl=ar&prev=search&rurl=translate.google.com&sl=en&sp=nmt4&u=http://www.sipri.org/&xid=17259,15700023,15700186,15700190,15700256,15700259,15700262,15700265,15700271,15700283&usg=ALkJrhiHc6Z-FSRGjAv6xuvUozIXAt9Xtg) [↑](#footnote-ref-128)
129. علي الدين هلال, تحليل السياسات العامة قضايا نظرية ومنهجية, مكتبة النهضة المصرية, القاهرة, 1988, ص38. [↑](#footnote-ref-129)
130. قانون العلم العراقي لعام1986 والمعدل 2008, الوقائع العراقية, العدد 4059 في 29/1/2008. [↑](#footnote-ref-130)
131. أحمد فكاك البدراني, الإرهاب وتحدي الأمن الوطني العراقي بعد احداث الموصل 2014, مجلة جيل حقوق الانسان, جامعة الموصل, العدد 23, 2017, ص77 [↑](#footnote-ref-131)
132. للمزيد ينظر الى: سند وليد سعيد, أثر الإرهاب على الأمن الوطني العراقي, مجلة العلوم القانونية والسياسية, جامعة ديالى, المجلد السابع, العدد الثاني, 2018, ص384. [↑](#footnote-ref-132)
133. طه حميد العنبكي, مفاهيم سياسية,المجلة السياسية والدولية, ص369, [↑](#footnote-ref-133)
134. نصر محمد مهنا, ادراة الأزمات والكوارث, الإسكندرية, دار الفتح للنشر والتوزيع, 2008, ص243. [↑](#footnote-ref-134)
135. علي هلهول الرويلي, إدارة الازمات إستراتيجية المواجهة, مطبعة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, المملكة العربية السعودية, 2012, ص ص24-25. [↑](#footnote-ref-135)
136. للمزيد ينظر الى:عبد العالي عبد القادر, الاحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر, ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات, قسم العلوم السياسية- جامعة الشلف, 2008, ص7. [↑](#footnote-ref-136)
137. عبد العالي عبد القادر , مصدر سبق ذكره, ص26. [↑](#footnote-ref-137)
138. امنية سالم, الجماعات الجهادية في سيناء والأمن القومي المصري, المكتب العربي للمعارف, القاهرة, 2016, ص ص28-29. [↑](#footnote-ref-138)
139. ينظرالى : المبالغ في قوانين الموازنات العامة لجهورية مصر العربية, رقم (17) لسنة 2017. [↑](#footnote-ref-139)
140. طه حميد العنبكي,مفاهيم سياسية, مصدر سبق ذكره, ص369. [↑](#footnote-ref-140)
141. **About these subjects see, David L. Coombes (Author), “Representativ Government and Economic Power”, Ashgate Pub Co, (1982,), pp 66 - 67** [↑](#footnote-ref-141)
142. white house, Remarks by National Security Advisor Ambassador John R. Bolton on the Trump Administration’s New Africa Strategy,13 December,2018, AT, <https://www.whitehouse.gov> [↑](#footnote-ref-142)
143. انظر الى: عامر خضير الكبيسي, السياسات الحكومية مدخل لتطوير اداء الحكومات, المنظمة العربية للتنمية الادارية, القاهرة,2008,ص24. وكذلك: Anderson, “The Rise of Modern Diplomacy, 1450-1919” , Wesley (1993),p42. [↑](#footnote-ref-143)
144. انظر الى: Kurt Campbell and Michael O'Hanlon, “Hard Power: The New Politics of National Security”, Basic Books, (2006), p 22 [↑](#footnote-ref-144)
145. جيمس سلادنٍ و بيكا واسر واخرون, الاستراتيجية الرسية في الشرق الاوسط , مركز السياسات العامة في الشرق الاوسط ( (CMEPP التابع مؤسسة RAND , لندن, 2017, ص ص4-6. [↑](#footnote-ref-145)
146. انظر الى: John Keegan (Author) ; “Intelligence in War” , Vintage, (2004) ,p 57 [↑](#footnote-ref-146)